جامعة العربي التبسي – تبسة –

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

مشاركة المرأة في عمليات بناء السلام في القارة الإفريقية -دراسة حالة الكونغو الديمقراطية- 2019-2003

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية

تخصص: دراسات إستراتيجية وأمنية

من إعداد الطالبتان:

- **زرفاوي اماني**
- **بوعلاق دلندة**

إشراف الأستاذ:

- **كيم سمير**

امام لجنة المناقشة مكونة من السادة:

اللقب والاسم	الصفة	الرتبة العلمية
د.قادري مليكة	رئيسا	أستاذ محاضر "أ"
د.كيم سمير	مشرفا ومقررا	أستاذ محاضر "أ"
أ.هاني غنية	عضوا مناقشا	أستاذ مساعد "أ"

السنة الجامعية: 2020/2019

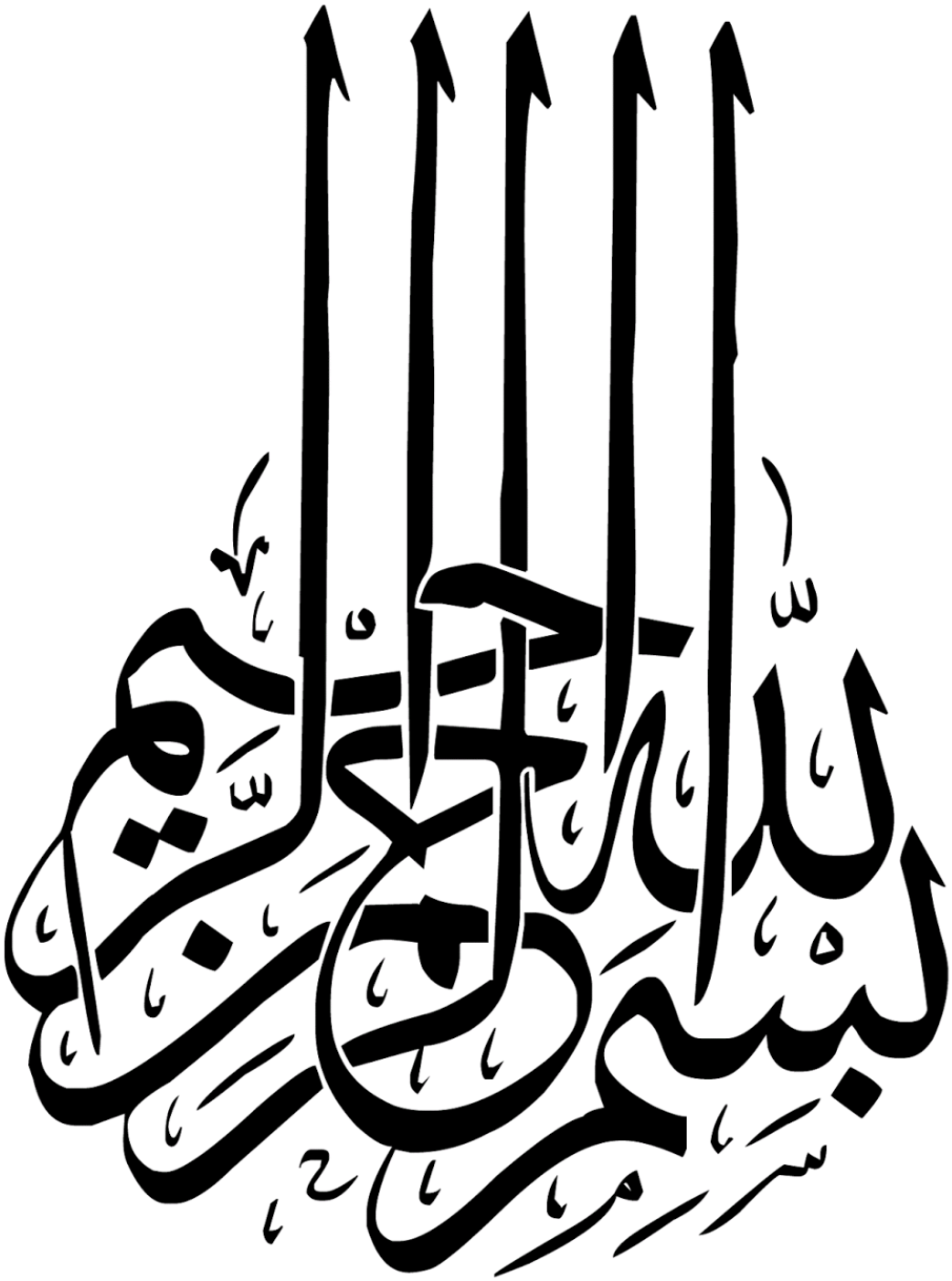
بسم الله الرحمن الرحيم

شكر و عرفان

لا يسعنا بعد الانتهاء من إعداد هذه المذكرة إلا أن نتقدم بجزيل الشكر وعظيم الامتنان إلى أستاذنا الفاضل الدكتور "كيم سمير" الذي تفضل بالإشراف على هذا البحث وعلى كل توجيهاته وإرشاداته التي رافقتنا خلال مشوارنا وكما أتقدم بجزيل الشكر للجنة المناقشة "الدكتورة قادري مليكة" و"الدكتورة هاني غنية" على قبولهما مناقشة هذا العمل آملة من الله أن أكون عند حسن ضنهم الجامعي وصولا إلى الماستر

لك منا جل الشكر والتقدير

الإهداء

أهدي أحرف مذكرتي إلى:

إليك يا أمي يا من علمتني العطاء دون انتظار المقابل

والى والدي الكريم

إلى إخوتي الأعزاء: **سامية- راضية- عزيز- جمال الدين- عائشة- وائل**

إلى أولاد أختي: **عبد الرحمان- شذى- هبة الرحمان**

إلى روح جدتي الغالية: "**زرفاوي مريم**"

إلى أساتذتي الكرام الذين تتلمذت على ايديهم طوال المشوار الدراسي

إلى صديقتي الغالية: "**دلندة بوعلاق**" الى رفيقة دربي ومشواري الدراسي

"**سلوى مسعى**" التي رافقتني خلال مشوارنا الجامعي.

إلى بنات خلاتي جميعا دون استثناء

لكم مني فائق عبارات الاحترام والتقدير

زرفاوي أماني

إهداء

مرت قاطرة البحث بكثير من العوائق ومع ذلك حاولت أن أتخطاها بثبات بفضل من الله عز وجل، وها قد وصلت رحلتي الجامعية إلى نهايتها بعد تعب ومشقة وها أنا اليوم أختم بحث تخرجي بكل همة ونشاط وأمتن لكل من كان له الفضل في مسيرتي وساعدني ولو بكلمة طيبة.

إلى والديّ الكريمين تقديرا وعرفانا

إلى إخوتي الأعزاء (**وليد- أمين- خديجة**)

أساتذتي الكرام الذين تتلمذت على أيديهم طوال مشواري الدراسي.

أصدقائي الأعزاء كل باسمه

كما لا يفوتني أن أهدي إليك هذا العمل المتواضع صديقتي ورفيقة دربي في المشوار الجامعي 2020/2015 **أماني زرفاوي**

الى رفيقة دربي ومشواري الدراسي "**سلوى مسعى**"

كل هؤلاء لكم مني أسمى عبارات الاحترام والتقدير

دلندة بوعلاق

ملخص الدراسة

الملخص:

دور النوع الاجتماعي في عمليات بناء السلام قد طُرح في دلالات مقاربة الجندر لبناء السلام وهذا بدمج قضايا الجندر (النوع الاجتماعي) في عمليات السلام مع وجود مقاربة تفسيرية ونظرية لبناء السلام. وهذا ما أدى لبروز خاص وفعال لمشاركة المرأة في مجال السلام وتخطيها لكل التحديات والعقبات التي يمكن أن تواجهها، فعمليات مشاركة المرأة في بناء السلام في القارة الإفريقية بشكل عام تكون بمستويات (أمنية، سياسية، اجتماعية، اقتصادية وثقافية)، مع التركيز على المستويات المهملة من قبل الرجل والاهتمام بها.

وتعتبر المرأة هي جزء لا يتجزأ من قضية تطور المجتمع ككل، حيث تكون الضحية الأولى في الحروب والنزاعات، وبشكل خاص في جمهورية الكونغو الديمقراطية، حيث كان للمرأة دور وذلك بمراحل (فترة الاستعمار، فترة عدم الاستقرار، نهاية الحرب).

وقد شكلت النساء في هذه المراحل 11% من مفاوضاتها لحالة ما بعد النزاع في جمهورية الكونغو الديمقراطية، حيث استخدمت النساء العديد من الإستراتيجيات لإنهاء العنف والضغط من أجل المفاوضات، وهذا مع تجاوز لكل العقبات والتحديات لمشاركتهن في بناء السلام، وهذا ما سلّط الأضواء عليهن على المشاركة في المجال الأمني- السياسي الذي يمثل الركيزة لإقرار الحقوق وتفويض السلطة والذي من شأنه أن يعزز مساهمتها في المجالات الأخرى.

Abstract:

The role of gender in building peace processes has been raised in the implications of the gender approach to peace building and this is by integrating gender issnes in peace operations withe ar escplamatory approach to peace building and this has led to a special energence according to women's participation in the field of peace and its challenge to all difficulties and obstacles can be fced, the processes of women's participation in peace-building in the African continent in general are at levels (Secuaty, Political, economic, Social and Cultural).

With a focus on levels neglected by men and pay attention to them. Women's are cansidered an integral part of the issue of the development of society as a whole, as it is the first victim in wars and conflicts, especially in the Democratic Republic of the Congo, Where women have had a role and that in Stages (the Colonial periode, the periode of Stalility Support, and the end of the war) in these stages, women made up %11 of their negotiations for the post-conflict Situation in the Democratic Republic of the Congo, Where Women benefited from many Strategies to end violence and this escceeded all challenges for their portication in peacebuiding.

And this is what shed the Spotlight on them to participate in the Security and political field, which repressents the pillar for establisling rights and compensating the authority and which would enhance its contribution in ather areas.

فهرس الجداول والاشكال

فهرس الجداول والاشكال:

01/ الجداول:

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
01	مميزات الجنس والنوع الاجتماعي	9
02	مضامين الفروقات بين السلام الإيجابي والسلام السلبي	19
03	جغرافية جمهورية الكونغو الديمقراطية	43
04	العوامل التي تعزز أو تعيق إدماج المرأة في المفاوضات السلمية	55

02/ الأشكال:

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
01	مسارات بناء السلام	15
02	اهتمامات نظرية التغيير	20
03	المسارات الثلاث في المفاوضات	53

فهرس المحتويات

المحتوى	الصفحة
الملخص بالعربية	
الملخص بالإنجليزية	
فهرس الجداول والأشكال	
فهرس المحتويات	
مقدمة	**5-1**
الفصل الأول: الإطار المفاهيمي والنظري للجندر وبناء السلام	
المبحث الأول: الجندر والمفاهيم المرتبطة به	**8**
المطلب الأول: مفهوم الجندر (النوع الاجتماعي)	**11-8**
المطلب الثاني: المفاهيم المرتبطة بالجندر	**13-11**
المبحث الثاني: ماهية بناء السلام	**14**
المطلب الأول: مقاربة مفاهيمية لبناء السلام	**15-14**
المطلب الثاني: بناء السلام والمفاهيم المشابهة له	**16-15**
المبحث الثالث: الإطار النظري لبناء السلام	**17**
المطلب الأول: النظرية النيوليبرالية	**21-17**
المطلب الثاني: نظرية الجندر	**22-21**
خلاصة الفصل الأول	**23**
الفصل الثاني: دور المرأة في بناء السلام في القارة الإفريقية	
المبحث الأول: عمليات مشاركة المرأة على المستويين (السياسي والأمني)	**26**
المطلب الأول: مشاركة المرأة على المستوى الأمني	**28-26**
المطلب الثاني: عمليات مشاركة المرأة على المستوى السياسي	**30-28**
المبحث الثاني: مشاركة المرأة على المستويات الاجتماعي والاقتصادي والثقافي	**31**
المطلب الأول: مشاركة المرأة على المستوى الاجتماعي	**34-31**
المطلب الثاني: عمليات مشاركة المرأة على المستوى الاقتصادي	**37-34**
المطلب الثالث: عمليات مشاركة المرأة على المستوى الثقافي	**38-37**
خلاصة الفصل الثاني	**39**
الفصل الثالث: واقع مساهمة المرأة في بناء السلام في الكونغو الديمقراطية	

المبحث الأول: مسار بناء السلام في الكونغو الديمقراطية	**42**
المطلب الأول: تاريخ النزاع في الكونغو الديمقراطية	**47-42**
المطلب الثاني: مراحل بناء السلام في الكونغو الديمقراطية	**50-47**
المبحث الثاني: العوامل المساعدة لمساهمة المرأة في بناء السلام	**51**
المطلب الأول: سبل وآليات مشاركة المرأة في العملية السلمية	**54-51**
المطلب الثاني: العوامل المؤثرة في مشاركة المرأة في بناء السلام	**59-54**
المبحث الثالث: عقبات مشاركة المرأة في بناء السلام	**59**
المطلب الأول: المعوقات السياسية	**60-59**
المطلب الثاني: المعوقات الأمنية	**61-60**
المطلب الثالث: المعوقات الاجتماعية- الثقافية	**63-61**
خلاصة الفصل الثالث	**64**
الخاتمة	**66**
قائمة المصادر والمراجع	**69**

مقدمـــــــة

مقدمــة

منذ بداية القرن العشرين حتى اليوم تشهد القارة الإفريقية حالة من اللا استقرار، نتيجة للتوترات بين الأطراف سواء كانت دول أو جماعات، نتيجة لاختلاف الرؤى والمصالح إلا أن ما ميز النزاعات في العصر الحديث وسيما في فترة ما بعد الحرب الباردة هو التحول الحاصل في بنيتها، حيث انتقلنا من الحديث عن النزاعات ما بين الدول إلى نزاعات جديدة داخل الدول نفسها، بل أخذت شكلا جديدا يتمثل في النزاع والصراع بين الحكومة والجماعات في الدول المعنية (داخل الدولة) أو نزاعات ذو طابع إثني (جماعة ضد جماعة إثنية أخرى)، إن هذا التحول الحاصل في بنية وطبيعة النزاعات يعتبر أمر معقد في عمليات إدارتها وحلها إلا أنه لا يمنع مختلف الجهات والفواعل من المحاولة في التحكم فيها وإيجاد الحلول والسبل الكفيلة لإنهائها فهذا ما شهدته البعض من الدول في القارة الإفريقية، حيث تخطت هذه النزاعات التي عانت منها إلى مراحل جديدة لإعادة بناء نفسها.

حيث يطلق على المرحلة التي تلي انتهاء النزاع في أي دولة مرحلة بناء السلام، رغم تعقد وتشعب عمليات بناء السلام في مرحلة بناء السلام هو ما فتح المجال لضرورة تدخل العديد من الفواعل الرسمية وغير الرسمية من أجل المشاركة في إدارة وتنفيذ مختلف العمليات التي تتطلبها هذه المرحلة داخل الدولة، وهذا ما سنتناوله اليوم في موضوعنا الذي عنون بـ: مشاركة المرأة في عمليات بناء السلام في إفريقيا –دراسة حالة الكونغو الديمقراطية– باعتبارها بؤر توتر في القارة الإفريقية فمنذ استقلالها في بداية (60) الستينات وهي تشهد حالات اللا استقرار وأعمال العنف والتي أخذت عدة أشكال (انقلابات عسكرية، اغتيالات سياسية، تطهيرات عرقية)، وكانت أخطرها الحربين الأهليتين اللتين عرفتهما البلاد (1997-1998) (1998-2003) فشهدت الدولة عمليات واسعة النطاق وفقا لمبادئ وقواعد محددة، التي وصلت إلى درجة عالية من الإنهاء والاستنزاف المادي والمعنوي، فقد حصلت أكثر من 17 مليون ضحية وأكثر من 20.000 حالات وفاة ناتجة عن أعمال العنف والاغتصاب وانتشار الأوبئة والأمراض... إلخ.

إن ما ميز مختلف العديد من الفواعل المشغلة في عمليات بناء السلام لعقود دامت طويلا هو إجلاء الطابع لها ونتيجة للتحولات التي عرفتها الدراسات الأكاديمية للسلام والنزاع والتطورات التي صاحبت حقوق المرأة وتنامي الأصوات والجهات التي تهتم بالدراسات الجندرية ظهرت الحاجة إلى إدماج المرأة في مختلف المجالات وسيما تلك المتعلقة بالسلام، وهذا ما سنتطرق إليه في موضوع بحثنا.

أهمية الموضوع:

تكمن أهمية الدراسة في محاولة معرفة الأسباب الحقيقية الكامنة وراء مشاركة المرأة في عمليات بناء السلام في القارة الإفريقية، وهل هي ذات الأسباب أم أنها تختلف حسب البيئة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية لكل

مقدمــة

دولة، وبالتالي فإن موضوع مشاركة المرأة في عمليات بناء السلام تبرز من خلال شقين أساسيين، حيث يرتبط الأول بالقيمة العلمية للموضوع أما الشق الثاني فيرتبط بالجانب العملي.

بالنسبة للقيمة العلمية لموضوعنا، فموضوع مشاركة المرأة في بناء السلام في إفريقيا والتركيز أساسا على دور المرأة في عملية بناء السلام في إفريقيا يعد من المواضيع الحديثة، وفي ظل الدراسات الجديدة التي تواكب السياقات البحثية المتعلقة باهتمام المرأة سيما تلك التي تزعمها التيار النسوي استدعت مختلف التغيرات إدماج المرأة في العديد من المجالات وإعطائها الفرصة لتثبت قدراتها للتعامل مع مختلف القطاعات.

أما القيمة العملية، فتكمن في تسليط الضوء على القارة الإفريقية وما تعيشه من نزاعات داخلية على مختلف الدول التي قد أنهكتها النزاعات واتجهت نحو السلام وهنا برز دور المرأة في عمليات بناء السلام وبالتالي قد تم انخراطها في العديد من المجالات ونجاحها في العديد من الدراسات في الشق الاجتماعي، كذلك الحقوق والحريات والانتهاكات والحريات وكذلك تعدد المؤسسات وأصبح من الضروري مراعاة المنظور الجندري في عملية بناء السلام.

أهداف الموضوع:

إن الحديث عن مشاركة المرأة في بناء السلام في القارة الإفريقية يقودنا إلى تحديد أهداف موضوعنا فيما يلي:

- تأتي الدراسة كمحاولة لإيجاد الخطوات الكفيلة للوصول إلى قارة آمنة ومستقرة ومنه دمج إفريقيا في المنظومة العالمية.
- رغم تهميش المرأة واعتبارها أنها الأكثر تضررا في النزاعات إلا أن محاولتها في بناء عمليات السلام أثبتت العكس تماما فقد أثبتت جدارتها ونجاحها في العديد من المجالات.
- كذلك فهم العديد من الديناميكيات أصبح أمر ضروري لنجاح تعميم مراعاة المنظور الجندري في عمليات بناء السلام.
- إدماج المرأة في العديد من المجالات وإعطائها الفرصة لتثبت قدراتها في كيفية التعامل مع مختلف القطاعات المرتبطة بإحلال الأمن والسلم.

أسباب اختيار الموضوع:

على ضوء أهمية بناء السلام من المنظور الجندري يطرح العديد من الإشكاليات التي تدفع أي باحث لمحاولة الإجابة عنها، ومحاولة معرفة دور المرأة في عملية بناء السلام في إفريقيا، تبلورت معنا مبررات اختيار الموضوع استنادا إلى الدوافع التالية:

مقدمــة

أ– الدوافع الذاتية:

تتلخص في الانتماء إلى القارة الإفريقية وهو الدافع الذي يحتم علينا دراسة الأزمات التي تعاني منها القارة، ومحاولة الوصول إلى حلول لها واعتبارات إنسانية بغض النظر عن الانتماء تتمثل في المعاناة التي تتناول قضايا الشعوب الإفريقية ومحاولة إيجاد السبل لمعالجتها ويأتي بحثنا اليوم رغبة لتسليط الضوء على دور المرأة في بناء عمليات السلام ومحاولة توسيع آفاقنا، وتكوين رصيد معرفي حول موضوع بناء السلام.

ب– الدوافع الموضوعية:

- اعتبار النزاعات الإثنية في القارة الإفريقية من النزاعات طويلة الأمد مما يدل على عدم وجود سياسات ناجعة معها في ظل تعاظم آثارها وهذا ما يعتبر حافزا لدراسة الموضوع والغوص في حيثياته.
- كذلك محاولة تقديم إضافة في دراسات السلام وكذلك في الدراسات الجندرية في العالم العربي.
- كذلك البحث في مساهمة فاعل جديد ذو خصوصية محددة هو دور المرأة في عمليات بناء السلام في إفريقيا كونها تشكل دورا بارزا ومهما شاملا للعديد من المجالات.
- محاولة الإحاطة بأبعاد الموضوع المشبعة التي تحمل تدويل نزاعات إثنية في القارة كما حدث في الكونغو الديمقراطية، ومحاولة التعرف على حل هذه النزاعات بطرق سلمية.

الدراسات السابقة:

عند مواجهة الأدبيات السابقة تم الاعتماد على الدراسات التالية:

– خلالفة هاجر، بناء السلام من منظور الجندر: الدروس المستقاة من دور المرأة في عمليات بناء السلام في إفريقيا، حيث درست هذه الأطروحة المقاربات المفاهيمية والنظرية لكل من الجندر وبناء السلام وايضا دور المرأة في بناء السلام في إفريقيا.

– مقال رفيق بوبشيش، النزاع في جمهورية الكونغو الديمقراطية: سماته ودوافعه، لدراسة النزاع في الكونغو الديمقراطية مفصلا أهم سمات النزاع والتركيز على الدوافع الداخلية للأطراف الكونغولية، ثم التطرق إلى دوافع الأهداف الخارجية.

– ستقدم هذه الدراسة دور لمشاركة المرأة في عمليات بناء السلام في القارة الإفريقية، مع دراسة تطبيقية لجمهورية الكونغو الديمقراطية، وذلك بإبراز مشاركة المرأة في إفريقيا بشكل عام وجمهورية الكونغو الديمقراطية بشكل خاص في العديد من المجالات.

مقدمــة

الإشكالية:

على ضوء ما تم تناوله من خلال التقديم تبرز معنا معالم الإشكالية العامة لموضوع بحثنا كما يلي:

إشكالية الدراسة:

ما مدى مساهمة المرأة في مأسسة عمليات بناء السلام على ضوء حالة الكونغو الديمقراطية؟

إن المتمعن في طيات إشكالية البحث سيخطر في ذهنه جملة من التساؤلات الفرعية يمكن تجميعها فيما يلي:

01- ما هي أهم التصورات النظرية التي شكلتها النقاشات النظرية حول الجندر وبناء السلام؟

02- فيما تتجلى أهم التحديات والمعيقات التي تحد من مساهمة المرأة في مختلف المجالات؟

03- هل تعتبر أهم التجارب الرائدة التي قامت بها المرأة في بناء السلام في مستوى التطلعات أم أنها مجرد تجارب بحثية وليدة بيئتها؟

فرضيات الدراسة:

الفرضية الأولى: يمثل التوازن للسلطة والحكم مع المستوى الثقافي للمرأة الافريقية مؤشر قوي في التركيز على الأدوار الواجب اعتمادها في مرحلة بناء السلام .

الفرضية الثانية: يؤدي الفشل في إعادة بناء الدولة في الكونغو الديمقراطية الى محدودية مساهمة المرأة في بناء السلام .

منهجية الدراسة:

إن طبيعة الدراسة وموضوع البحث هو الذي يفرض علينا المناهج التي ينبغي اعتمادها وفي موضوعنا هذا تم الاعتماد على ما يلي:

01- المنهج الوصفي: لما تقتضيه الدراسة من وصف أسباب النزاعات الإثنية في القارة الإفريقية وكيفية حلولها وآليات انتشارها وغيرها من الظواهر التي تقتضي الوصف، بالإضافة إلى تحليل الارتباط بين النزاعات والمسار الديمقراطي في القارة الإفريقية، وأي الاحتمالات هي الأكثر تناسبا لحلها.

02- منهج دراسة الحالة: وذلك من خلال تسليط الضوء على دولة الكونغو الديمقراطية التي شهدت نزاعات إثنية باستمرار ودراسة العوامل المؤدية إلى هذه الديمومة مع التركيز على طرق التعامل مع المشكلة ومدى إسهامات الإصلاحات المستحدثة في احتواء الظاهرة، ومحاولة حلها وتعميم بناء السلام كغيرها من الدول الإفريقية الأخرى.

03- المقاربة المؤسساتية: حيث تركز المقاربة المؤسساتية على تطور التحليل السياسي بتطور طرق البحث من مرحلة إلى أخرى مع تسليط الضوء على دور المرأة في تحقيق السلام الذي أصبح من أهم القضايا النظرية والعملية.

تبرير الخطة:

بناء على الأهداف الرئيسية للموضوع واستنادا للإشكالية الرئيسية وكذا الإجابة على التساؤلات الفرعية، وتأكيد صحة أو خطأ الفرضيات فقد تم تقسيم الدراسة إلى ثلاثة فصول كما يلي:

أ/ الفصل الأول: تضمن ثلاثة مباحث ورأينا لزوم تخصيصه كإطار نظري شامل للدراسة باستعراض مجمل المصطلحات المستخدمة وأهم مقاربات الدراسة مثل المبحث الأول حاولنا فيه تحديد مفاهيم الجندر وإدماجه في الدراسات السياسية وتحديد مختلف النقاشات المفاهيمية.

لننتقل للمبحث الثاني إلى ماهية بناء السلام، أما المبحث الثالث والأخير فقد تناول النظريات المفسرة لبناء السلام.

ب/ الفصل الثاني: حاولنا من خلاله تحديد دور المرأة في بناء السلام في إفريقيا

وهو ما تم توزيعه على مبحثين اثنين في المبحث الأول: عمليات مشاركة المرأة على المستويين (السياسي والأمني)

أما المبحث الثاني فقد تطرقنا فيه إلى: مضامين بناء وتعزيز المستويين الاجتماعي والاقتصادي

ج/ الفصل الثالث: ولقد ارتأينا أن نخصصه كدراسة تطبيقية بأخذ جمهورية الكونغو الديمقراطية كمثال تتجسد فيه عناصر الدراسة من خلال سيناريو النزاعات الإثنية التي عاشتها الدولة وقد تم التركيز في هذا الفصل والمقسم إلى ثلاث مباحث على سبل تعامل الدولة الكونغولية في الحد من هذه المشكلة الإثنية إلى التطور الديمقراطي لنختم الدراسة إلى بروز دور المرأة مع إيجاد آليات لتطوير الحراك الديمقراطي للدولة، ودفعه للأمام في بناء السلام.

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي والنظري للجندر وبناء السلام

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي والنظري للجندر وبناء السلام

يعتبر مفهوم الجندر (النوع الاجتماعي) كدراسة تفسيرية لتحليل التقاطعات المفاهيمية مع وجود مفاهيم تترابط مع مفهوم الجندر وتتقاطع معه في دراسات السلام، فمسار عمليات السلام جديد نسبيا وقد ارتبط بمرحلة الحرب الباردة وهو من المواضيع المثيرة للنقاش فهو سعي كل من الدول والأفراد لتوفير الأمن والسلم الدوليين مع ربط عمليات السلام بعدة مفاهيم ومراحل (حفظ، صنع، فرض السلام)، وتعتبر المفاهيم هي الأساس لكل دراسة مع دراسة النظريات المفسرة لبناء السلام.

وبذلك نستعرض هذا الفصل في المبحثين الأول والثاني عن مقاربة مفاهيمية لكل من الجندر وبناء السلام مع وجود مفاهيم مرتبطة لكلاهما.

أما المبحث الثالث فيشكل الإطار النظري المفسر لدراسة كل من الجندر وبناء السلام وعليه تمت هندسة هذا الفصل وفق المباحث الثلاثة التالية:

المبحث الأول: الجندر والمفاهيم المرتبطة به

المبحث الثاني: ماهية بناء السلام

المبحث الثالث: الإطار النظري لبناء السلام

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي والنظري للجندر وبناء السلام

المبحث الأول: الجندر والمفاهيم المرتبطة به

يشكل موضوع النوع الاجتماعي الذي يختلف عن مفهوم الجنس، حيث أنه يصف الخصائص المحددة بيولوجيا لدى الرجال والنساء فهذه الدراسة تتبع تطور مفهوم النوع الاجتماع وذلك من خلال عرض كيف ظهر هذا المفهوم مع تقديم أهم التفسيرات المقدمة للجندر وتحليل أهم التقاطعات المفاهيمية بينه وبين العديد من المفاهيم المرتبطة به.

المطلب الأول: مفهوم الجندر (النوع الاجتماعي)

بدأ مصطلح الجندر كمصطلح لغوي، ثم تطور استخدامه إلى أن أصبح نظرية وأيديولوجية، حيث بدأت المرحلة الأولى كتعريف الجندر كمصطلح لغوي يستخدم لتصنيف الأسماء والضمائر والصفات، أو يستخدم كفعل مبني على خصائص متعلقة بالجنس في بعض اللغات. ثم ظهر الاتجاه الثاني لتعريف الجندر على أنه "يرجع إلى الخصائص المتعلقة بالرجال والنساء والتي تتشكل اجتماعيا مقابل الخصائص التي تتأسس بيولوجيا (مثل الإنجاب)".

وأصبح يمثل مفهوم الجندر اتجاها جديدا في دراسات المرأة يرى البعض أنه طرح ليحل محل مفاهيم كانت موجودة من قبل مثل النسوية Feminism أو Womenism.

يعد مصطلح الجندر أكثر شيوعا حيث يترجمه البعض إلى النوع الاجتماعي أو الجنسوية، وهو يشير إلى الخصائص النوعية وإلى الإقرار والقبول المتبادل لأدوار الرجل والمرأة داخل المجتمع.

1- **النوع الاجتماعي**: يقصد بالنوع الاجتماعي (Gender) مجموعة من السلوكيات والمفاهيم المرتبطة بالإناث والذكور ينشئها وينشرها المجتمع وأن كل المجتمعات الثقافية تحول الفروقات البيولوجية بين الإناث والذكور إلى مجموعة من المفاهيم حول التفرقة والنشاطات التي تعتبر ملائمة، حيث يبين هذا الجدول الفرق بين النوع الاجتماعي والجنس مع وجود تميز لكلاهما:

الجدول 01: مميزات الجنس والنوع الاجتماعي

الجنس	النوع الاجتماعي/ الجندر
طبيعة	ثقافة
ذكر/ أنثى	إمرأة/ رجل
مميزات جنسية	مميزات اجتماعية/ ثقافية
أولية/ ثانوية	وضع/ صورة/ مكانة
أعضاء/ وظائف	أدوار/ علاقات
ثابتة لا تتغير	متغيرة: في المكان والزمان
أفراد	مجتمع/ محيط/ مؤسسات

المصدر: ثريا هاشم، نجاح منصور، **دليل تدريبي للمعلمات والمعلمين حول قضايا النوع الاجتماعي في التعليم، (بيروت: مطبعة المركز التربوي للبحوث والإنماء، منظمة الأمم المتحدة للتربية والتعليم والثقافة**، 2012)، ص 18.

وللجندر بعد اجتماعي وتاريخي، لذلك ينبغي إدراك الجندر ليس فقط كخاصية ثابتة للأفراد ولكن كجزء من عملية مستمرة بواسطة ما بينه وما بين الفاعلون غالبا بأساليب متناقضة، كما أن الجندر هو خطاب ثقافي، وبذلك عرضة للنضال والممارسة.

2- الجنس البيولوجي:

هي فروقات بيولوجية متعلقة بالجهاز التناسلي لها وظائف فسيولوجية محددة تختلف عند الذكر متغيرة وعند الأنثى ثابتة.

3- الجندر: Gender

هو علاقات ما بين النساء والرجال يشكلها المجتمع وهي غير منفصلة عن علاقات اجتماعية أخرى

- تؤثر في وضع وصورة ومكانة الأشخاص.
- تؤثر على حقوق وواجبات الأشخاص.
- يتقاطع مع العلاقات الاجتماعية الأخرى في الدين، العرق، الطبقة الاجتماعية... إلخ[1].

[1]- المرجع نفسه، ص ص، 20-22.

4-الدور/الأدوار:

الدور هو نموذج لسلوك الفرد وهو عادة الإنسان أو الإنسانة أكثر من دور واحد في المستويات المختلفة حيث دور الإنسان المركز الاجتماعي ويبني المجتمع هذه التوقعات بناء على الجنس فيحدد ادوار خاصة بالذكور وأدوار النساء. وهذه الأدوار تصنف كالآتي:

- الدور الانجابي دور إعادة الإنتاج المجتمع:

يمثل هذا الدور مسؤوليات إعادة إنتاج القوى العاملة وصيانتها وهو لا ينتهي عند إنجاب الأولاد بل يمتد ليشمل مسؤوليات حمل الطفل وولادته ورعايته مع العمل المنزلي بالرغم من أهمية هذا الدور إلا أنه عادة ما ينظر إليه على أنه عمل غير حقيقي وإنما جزء من الطبيعة والفطرة البشرية الخاصة بالنساء.

- الدور المجتمعي:

يعتبر هذا الدور امتدادا لدور إعادة الإنتاج من حيث أن محوره يركز على المحافظة على المجتمع البشري ولكن يمتد الاهتمام من اهتمام أسري إلى اهتمام مجتمعي، يؤدي هذا الدور بشكل طوعي بتوفير الموارد النادرة وتنظيم استخدامها من قبل المجتمع بالإضافة إلى تقديم الخدمات التي تساعد المجتمع البشري على البقاء والتطور، ويقوم بهذا الدور الرجال والنساء ويعتمد توزيعه ما بين الجنسين على المفاهيم المجتمعية والثقافية السائدة في مجتمع ما.

من الأمثلة على ذلك الدور الذي تلعبه الجمعيات الخيرية أو الإسعاف في الحرب.

- الدور الإنتاجي:

هو الدور الخاص بإنتاج سلع وخدمات قابلة للاستهلاك والتجارة بمعنى أن هناك تبادلية لذلك الدور مما يكسبه أهمية مجتمعية خاصة.

يقوم بهذا الدور كل من الرجال والنساء ولكن يعرف عادة مجتمعيا على أنه دور للرجال وما زال هناك تقسيم واضح لهذا الدور ما بين النساء والرجال حيث تعرف هذه الأدوار على أنها أدوار أنثوية في حين تعرف أخرى على أنها أدوار ذكورية، حيث تتأثر بعوامل عديدة.

- الدور السياسي:

يتلخص هذا الدور بسلطة اتخاذ القرار تبدأ عملية اتخاذ القرار داخل الأسرة وتمتد لتصل النقابة والمجلس البلدي وحتى المجالس التشريعية... إلخ، عادة ما ينظر لهذا الدور على أنه دور خاص بالرجال بالرغم من اقتحام

النساء لهذا الفضاء وعادة ما يكون هذا الدور بطريقة مباشرة أو غير مباشرة لارتباطه ارتباطا وثيقا بالمركز والسلطة[1].

5- تعريف الجندر في الموسوعة البريطانية Gender Identity:

هو شعور الإنسان بنفسه كذكر أو أنثى ولكن هناك حالات لا يرتبط فيها شعور الإنسان بخصائصه العضوية، ولا يكون هناك توافق بين الصفات العضوية وهويته الجندرية، إن الهوية الجندرية ليست ثابتة بالولادة بل تؤثر فيها عوامل نفسية واجتماعية بتشكيل نواة الهوية الجندرية وتتغير وتتوسع بتأثير العوامل الاجتماعية[2].

6- تعريف الجندر في وثيقة الأمم المتحدة:

الباب الخامس الفقرة 2، 15 تحدد أهداف الوثيقة كالآتي: "تدعيم الأسرة بشكل أفضل وتدعيم استقرارها مع الأخذ بعين الاعتبار تعدد أنماطها"[3].

7- تعريف الجندر في منظمة الصحة العالمية:

هو المصطلح الذي يفيد استعماله وصف الخصائص التي يحملها الرجل والمرأة كصفات مركبة اجتماعية لا علاقة لها بالاختلافات العضوية[4].

المطلب الثاني: المفاهيم المرتبطة بالجندر

هناك العديد من المفاهيم المرتبطة بالجندر والتي ساهمت في تحديد ماهيته ومن هذه المفاهيم يجدر الإشارة بنا إلى:

1- الجندر والمرأة:

تتطلب عملية إدراك معنى الجندر ألا نصفي للنساء فقط، فقد يشكل التركيز على المرأة جزءا من المشكلة، حيث يمكن للرجال كما للنساء أن يعانوا من عدم التمكين ويتطلب التفاوض حول التغيير البنيوي مع النساء والرجال الوقت والشجاعة، مما يجعل المهمة غير جذابة للدول المانحة، والعديد من المنظمات غير الحكومية وقد فرضت عملية الربط مع جدول أعمال نسوي معمول من الغرب وذلك بعد تناول التغيير البنيوي في علاقات الجندر[5].

---

[1]- جون بيليس وستيف سميث، **عولمة السياسة العالمية**، الترجمة واشر باللغة العربية: مركز الخليج للأبحاث، ط1، 2004، ص 222.

[2]- المرجع نفسه، ص، 224.

[3]- موقع الأمم المتحدة: http://www.UN.org

[4]- **تقرير اللجنة الدولية المعنية بالتدخل وسيادة الدول «JCISS» حول مسؤولية الحماية**، كانون الأول، 2001.

[5]- أ/ هاجر خلالفة، "مقاربة الجندر لبناء السلام، المضامين والدلالات"، **المجلة الجزائرية للأمن**، العدد (11)، جويلية 2017، ص، 6.

2- الجندر والجنس:

الجندر Gender كلمة إنجليزية تنحدر من أصل لاتيني وتعني في الإطار اللغوي Genus الجنس من حيث الذكورة والأنوثة، ولكن المرادف الحقيقي لكلمة الجندر هو الجنس الاجتماعي أو النوع الاجتماعي أو الدور الاجتماعي.

يتميز جانب الجنس بحد أدنى من العوامل البيولوجية التي تجعلنا نميز جسدا معينا باعتباره جسد امرأة أو جسد رجل[1].

أما الجندر فهو قصة الجسد الاجتماعية أو السيكولوجية أو الثقافية، أي أنه النظرة الاجتماعية أو السيكولوجية للاختلاف الجنسي، وهو مجموعة من الصفات المحددة ثقافيا.

- **الجندرية:** هي الوظيفة الاجتماعية التي يكتسبها الجنس البشري ويتعلّمها ويتوقعها المجتمع منه[2].
- **الجنسوية:** وهي تستخدم في تبرير الاستغلال الجنسي ومشروعيته[3].

3- التماثل والمساواة:

المساواة في النوع الاجتماعي حق أساسي من حقوق الإنسان، والمجتمع وحده هو الذي يضمن أن كافة النساء والرجال يدركون ويستفيدون من هذا الحق، فالمساواة هي إنصاف المرأة في الحقوق والواجبات وفرص الحياة من تعليم وخدمات ووظائف تصل بها إلى مراكز اتخاذ القرار.

التماثل هو نتاج نظرية الجندر والتي يتخذها الجندر النسوي قاعدة ينطلق منها، ألا وهي إلغاء كل الفروق الطبيعية أو المختصة بالأدوار الحياتية بين الرجال والنساء، والادعاء بأن أي اختلاف في الخصائص والأدوار إنما هو من صنع المجتمع[4].

وعلى الرغم من الإقرار بعدم وجود مساواة بين الرجال والنساء، ومحاولة العمل باتجاه المساواة بين الرجال والنساء، ومحاولة العمل باتجاه المساواة بين الجنسين.

---

[1]- شارلوت سيمور سميث، **موسوعة علم الإنسان: المفاهيم والمصطلحات الأنثروبولوجية**، ترجمة علياء شكري وآخرون، (القاهرة: المركز القومي للترجمة، المشروع القومي للترجمة، 2009)، ص، 508.

[2]- أ/ هاجر خلالفة، **بناء السلام من منظور الجندر: الدروس المستقاة من دور المرأة في عمليات بناء السلام في إفريقيا**، أطروحة دكتوراه، جامعة باتنة، 2020، ص، 25.

[3]- المرجع نفسه.

[4]- شارلوت سيمور سميث، مرجع سابق، ص، 416.

إلا أنه مازالت الأفكار المتعلقة بما تعنيه المساواة، وكيفية الوصول إليها محل جدل واسع، ونزاع دائم وبتحليل الخطابات التي تتناول المساواة والتماثل تبين أن الفرق بين الاثنين غير واضح.

4- الجندر والتنمية:

هناك جهود دولية مبذولة للارتفاع بالمستوى الاقتصادي للأسرة، وتأمين حصول المرأة على دخل للارتقاء بمستواها ودعم دورها داخل الأسرة والمجتمع، هذا لا يعني بالضرورة أن تكون المرأة صانعة القرار داخل الأسرة لأنها تمتلك المال، فالروابط أكثر تعقيدا[1].

المساواة في النوع الاجتماعي قضية محورية في التنمية وضرورية للقضاء نهائيا وفعليا على الفقر وهو ما تشير إليه إستراتيجية البنك الدولي.

5- الجندر والنظرية النسوية:

بدأت حركة تحرير المرأة أو ما يشار إليه الموجة الأولى من النسوية عام 1830م واستمرت في عام 1920م، وكان تركيز المشاركين والمشاركات فيها الحصول على الحقوق المدنية للنساء في مجتمعاتهم، فكان هذا الاتجاه ليبرالي والموجة الثانية بدأت عام 1963م وتتميز هذه المرحلة بانتشار مجموعات النهوض بالوعي في إنجلترا أو فرنسا وأمريكا، كما اتسمت بالإدراج التدريجي للقضايا النسوية في المؤسسات الأكاديمية[2].

وارتكزت نقطة البداية بالنسبة للفكر النسوي على افتراض وجود تجارب مشتركة بين جميع النساء وهي التجارب المبنية على القهر الذي يتعرضن له في المجتمعات المختلفة بسبب النوع، ومع مرور الوقت حدث تحوّل محوري في التوجهات العامة والمفاهيم النسوية.

---

[1]- أ/ هاجر خلالفة، مرجع سابق، ص، 82.

[2]- مريم وحيد، أنماط توظيف السياسة، **مجلة المستقبل العربي**، العدد 121، السنة السادسة، 1992.

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي والنظري للجندر وبناء السلام

المبحث الثاني: ماهية بناء السلام

يعد موضوع بناء السلام جديد نسبيا، حيث نشأ كنتيجة لانتشار الحروب الأهلية في العالم الثالث، وهو عبارة عن مفهوم يحدد البنى ويفهمها ويدعمها، وهي بنى من شأنها تمتين السلام وترسيخه في سبيل تفادي العودة إلى الصراع.

المطلب الأول: مقاربة مفاهيمية لبناء السلام

إن مفهوم بناء السلام الذي ارتبط بمرحلة الحرب الباردة، يعتبر من المواضيع المهمة والمثيرة للنقاش، لأنه يعبر عن اهتمام الدول والأفراد على حد سواء في توفير السلم والاستقرار، كبديل للحروب ولإصلاح فترة ما بعد النزاعات الشيء الذي أدى إلى تكثيف الجهود وتنسيقها من أجل إنجاح هذه العملية مع تحقيق السلم والأمن الدوليين.

1- مفهوم بناء السلام:

يمكن القول إن الملامح الأولى لهذا المفهوم بدأت مع مبادئ ويلسون الأربعة عشر، الذي كان ينظر إليها على أنها ركائز لديمومة السلام بعد الحرب العالمية الأولى، وذلك بواسطة إقامة سلام توفيقي وضمان ديمومته بإقامة مؤسسة دولية راعية له وهي عصبة الأمم، لكن هذا المفهوم بدأ يتبلور مؤسساتيا مع تقرير الأمين العام للأمم المتحدة "بطرس بطرس غالي" الصادر عام 1992م، المعروف بخطة السلام والذي قدّم فيه رؤيته حول تعزيز وزيادة قدرة الأمم المتحدة على تحقيق مفهوم شامل متكامل لإرساء السلم والأمن الدوليين[1].

كما يعرّف "جون بول لبدراخ" بناء السلام بأنه "مفهوم يضم العمليات التي يقوم بها الفواعل المحلية التي هي كل قوى المجتمع فردا وجماعة وكذا السلطة والفواعل الدولية من المؤسسات الدولية وغير الدولية التي تهدف إلى إنعاش المجتمع المدني وإعادة بناء البنية التحتية واستفادة المؤسسات إذا لم تكن موجودة بما يمنع نشوب الحرب مرة أخرى من شأنها تعين عملية بناء السلام"[2].

إذن فإن بناء السلام هو عملية تنطلق مع نهاية نزاع مسلح وتنطوي على جهود عدة أطراف محلية بغرض الحفاظ على ما تم إنجازه من خطوات أسفرت عن التوصل لإنهاء النزاع من جهة والتأسيس لمرحلة جديدة من شأنها ضمان ديمومة هذه النتائج من جهة أخرى، كما هو مبين في الشكل التالي:

---

[1]- رياض الداودي، **تاريخ العلاقات الدولية: مفاوضات السلام**، دمشق، منشورات جامعة دمشق، الطبعة الخامسة، 1998، ص 39.

[2]- محمد أحمد عبد الغفار، **فض النزاعات في الفكر والممارسة الغربية، الجزائر**، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، 2003، ص 22.

شكل رقم 01: مسارات بناء السلام

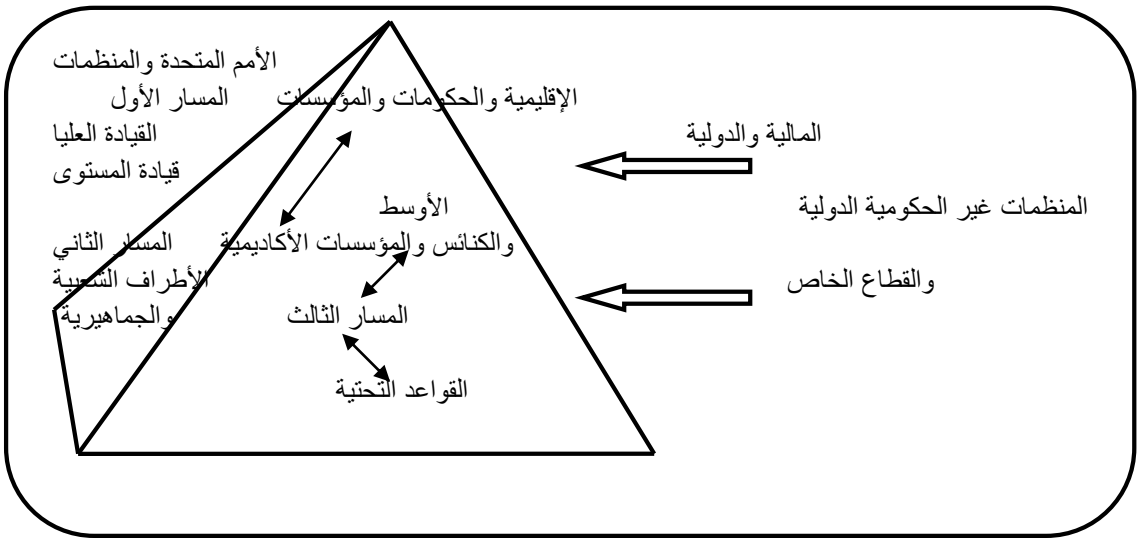

المصدر: محمد أحمد عبد الغفار، **فض النزاعات في الفكر والممارسة الغربية، الجزائر**، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، 2003، ص 05.

* **المسار الأول:** يتم في هذا المسار كل من المفاوضات، حفظ السلام، التحكيم، دعم السلام.

* **المسار الثاني:** ويتم فيه استعمال كل من: المساعي الحميدة، التوفيق والوساطة

* **المسار الثالث:** دوائر السلام داخل بؤرة النزاع، بناء الترابط الاجتماعي[1].

المطلب الثاني: بناء السلام والمفاهيم المشابهة له

يأتي مفهوم بناء السلام كرؤية لمرحلة ما بعد النزاعات المسلحة لمعالجة مرحلة حساسة، ويختلف مفهوم بناء السلام عن مجموعة من المفاهيم المشابهة له نذكر منها ما يلي:

1- حفظ السلام Peace Keeping:

وهو مصطلح يشير إلى كل الجهود التي تتخذ أثناء النزاع بفرض تخفيضه أو إزالة مظاهر النزاع وتثبيت فعاليات النزاع على درجة من اللاعنف يمكن معها استكشاف أساليب لحل النزاع وإصلاح النزاع، إن الغرض من حفظ السلام ليس حل النزاع من جذوره وإنما استعادة اللاعنف[2].

[1]- محمد أحمد عبد الغفار، مرجع سابق، ص، 23.

[2] - Susan Biliss, **Peace Building and Conflict and resolution**, Global éduction learing emphases, Directe NSW, 2001-2010

2- صنع السلام Peace Making:

يشير صنع السلام إلى الجهود والعمليات التي تتضمن أي عمل يهدف إلى دفع الأطراف المتحاربة للتوصل إلى اتفاق السلام من خلال الوسائل السلمية كالتفاوض والتحاور بين الأطراف واستعمال الوسائل الدبلوماسية لحل النزاع، ومنه فإن صنع السلام لا يتضمن استخدام القوة العسكرية ضد اي طرف لإنهاء الصراع[1].

3- فرض السلام Peace Enforcement:

ينصرف هذا المفهوم إلى استخدام القوة المسلحة أو التهديد من أجل إرغام الطرف المعني على الامتثال للقرارات والعقوبات المفروضة من أجل الحفاظ على السلم والأمن الدوليين، وقد تتضمن جهود فرض السلام إجراءات عسكرية أو غير عسكرية كالعقوبات[2].

ومنه فبناء السلام مرتبط بحفظ السلام إذ يمثلان بعض المبادئ المشتركة وهذا لإنجاح عملية السلام، ومرتبط بصنع السلام بهدف التوصل لاتفاق السلام، ومرتبط بفرض السلام حسب عمليات المشاركة لجهود فرض السلام.

[1]- أحمد أبو العلا، **تطور مجلس الأمن لحفظ السلم والأمن الدوليين**، مصر، دار الكتب القانونية، 2005، ص، 09.

[2]- محد أحمد عبد الغفار، مرجع سابق، ص، 24.

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي والنظري للجندر وبناء السلام

المبحث الثالث: الإطار النظري لبناء السلام

بعد نهاية الحرب الباردة أصبح للدراسات الأمنية كيان خاص وذلك من خلال فض النزاعات والتهدئة وأطلق عليها مرحلة بناء السلام وكان لهذه المرحلة عدة نظريات مفسرة لها سواء التقليدية أو الحديثة، حيث اهتمت هذه النظريات بكيفية المحافظة على السلم والأمن الدوليين.

المطلب الأول: النظرية النيوليبرالية

أعتبرت النيوليبرالية كوسيلة لشرح الممارسات الأمنية ومدى قدرتها على تحقيق الأهداف المشتركة في النظام الدولي.

1- نظرية السلام الديمقراطي:

بعد تحول الديمقراطية ككل من عقيدة محلية إلى عقيدة دولية على يد الفيلسوف الألماني "إيمانويل كانت"، جاءت نظرية السلام الديمقراطي حيث أكدت على أن تكون الأنظمة السياسية في كل العالم أنظمة ديمقراطية حتى تتحقق نظرية السلام الديمقراطي.

ففكرة السلام الديمقراطي ارتكزت على مبدأين:

المبدأ الأول: أن الدول الديمقراطية لا تتقاتل فيما بينها، وقد يكون التاريخ دليلا على ذلك، يرى أنصار هذه الفكرة أن الذي يصنع نشوء الحرب بين الدول الديمقراطية عدة أمور وهي[1]:

- أن قرار الحرب في الدول الديمقراطية ليس سهلا كالدول غير الديمقراطية لأن قرار الحرب في الدول الديمقراطية، لابد أن يمر عبر مؤسسات التشريع في الدولة.
- أن الديمقراطية من شأنها أن تخلق وعيا شعبيا، وثقافة سياسية وتنشئة اجتماعية Socialization تمنع من تقبّل المجتمع الجمعي فكرة الحروب والصراعات العسكرية مع الدول الأخرى.
- أن الدول الديمقراطية بما أنها تمتلك آليات ديمقراطية لمعالجة مشاكلها الداخلية فإنها كذلك ستستعمل آلياتها الديمقراطية في معالجة قضاياها.

[1]- إيمانويل كانط، **مشروع السلام الدائم**، ترجمة عثمان أمين (القاهرة: مكتبة الأنجلومصرية، 1967)، ص، 12.

المبدأ الثاني: أن العلاقات خارج المنطقة الديمقراطية علاقات صراعية أي أن الأصل فيها عدم السلام، بما في ذلك العلاقات بين الدول الديمقراطية مع غير الديمقراطية، لأن الدول الطبيعية هي دولة الحرب وليست دولة السلام[1].

2- نظرية السلام السلبي والإيجابي:

اتسمت كل حروب العالم بالعنف والوحشية، وقد حاول العديد من العلماء والمؤلفين التوصل إلى أن هناك نوعين من السلام مع التفرقة بينهما وهما:

أ/ السلام الإيجابي: هو غياب العنف اللامباشر وقد تطور ليكسب مفهوم جديد وهو الانسجام.

السلام الإيجابي يعرف بما ينطوي عليه من صفات فهو توفر هدوء البال والخير والانسجام والتعددية والروابط الإنسانية المشتركة (مثل: الاحترام، تقبّل الآخرين والمساواة) وحياة كريمة خالية من الأمراض والتلوث والعديد من الصفات التي يحتاجها كل فرد ليصل لحالة السلام الإيجابي[2].

ب- السلام السلبي: يسمى السلام "سلبيا" عندما يعرّف بما ليس فيه. لذا فإن السلام السلبي هو غياب: للحروب، الصراعات، العنف (مادي، سيكولوجي، معنوي، ثقافي، بنيوي، الاضطهاد، الشر... إلخ)[3].

كذلك أن نذكر أن العنف لا يعني نفس معنى الصراع ولذلك فإن غالتونغ يرى أن الجمع بين السلام الإيجابي والسلام السلبي يقود إلى تحقيق السلام ووجود اللاعنف في الدولة.

ويمكن تحديد الفروقات بين السلام الإيجابي والسلبي في الجدول أدناه[4]:

---

[1]- إيمانويل كانط، مرجع سابق، ص، 14.

[2]- د. باسم علي خريسان، العنف النسوي: دراسة في نظرية جوهان غالتونغ لتفسير العنف، **مجلة العلوم السياسية**، ص، 169.

[3]- المرجع نفسه، ص، 170.

[4]- خيرة لكمين، **إستراتيجية الأمم المتحدة في بناء السلام بين طموح النصوص ومحدودية التنفيذ- العراق 2003-2016 نموذجا**، (أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية، جامعة 08 ماي 1945، قالمة، 2018)، ص، 86.

جدول رقم 02: مضامين الفروقات بين السلام الإيجابي والسلام السلبي

السلام الإيجابي	السلام السلبي
يتعلق بوجود:	يتعلق بغياب:
– الراحة	– الحرب
– الانسجام	– النزاع
– تعزيز سندات الإنسان	– العنف
– الاشتراك في القيم الإنسانية	– القمع
– الاشتراك في الشعور بالإنسانية	– الشر والعدوان

Source : Association Graines de paix Peace reflesc, http://www.graines-de-paisc,org/il/lajout/set/Print (nos-ideesnotee-vision/paisc positive- paisc negative.

3– المقاربات المفسرة لبناء السلام:

هناك عدة مقاربات تفسر بناء السلام حيث على جانب السلام والديمقراطية وذلك بتحليل المقاربات ومدى تأثير ذلك على تحقيق السلام الدائم وهي كالآتي:

أ/ مقاربة الاحتياجات السياسية:

تقوم هذه المقاربة على فكرة أساسية مفادها أن جميع البشر يمتلكون احتياجات أساسية ويسعون لإشباعها، وأن النزاعات تحدث بسبب شعور الأفراد أن هذه الاحتياجات الأساسية لا يمكن إشباعها، أو يوجد ما يعيق عملية الإشباع، وفي هذا الإطار فإن دعاة هذه المقاربة أمثال "جون غالتونغ" و"جون بورتون" يفرقون بين الاحتياجات والمتطلبات، حيث أن غياب الأولى هو الذي يؤدي لقيام نزاعات، فالاحتياجات الأساسية لا بديل عنها وتضم كل من الاحتياجات المادية والمعنوية، في حين المتطلبات لها بدائل[1].

ب/ مقاربة النوع:

تفترض هذه المقاربة ومختلف المقاربات النسائية الأخرى في نفس الصدد أن الحركة الإنسانية قد شهدت ظلما موجها نحو المرأة، حيث تذهب هذه المقاربة للتفريق بين فكرة الجنس البيولوجي SEX وفكرة النوع Gender وبالتالي فإن التفريق بين الرجل والمرأة يكون على أساس الجنس البيولوجي إلا أن الاختلاف النوع

[1]– خيرة لكمين، مرجع سابق، ص، 88.

هو التركيبة الاجتماعية، ترى هذه المقاربة أن استمرارية الإقصاء ستؤدي إلى ظهور استمرارية النزاعات الاجتماعية والدولية بسبب عدم إشباع لحقوق المرأة[1].

ج- مقاربة التغيير في بناء السلام:

إن نظرية التغيير هي الأداة التي تشرح تطور التغيير ويمكن أن تستخدم لتحديد وتقييم مبادرات التغيير الاجتماعي مع بعضها البعض، وكيفية المساهمة في تحقيق نتائج على مستويات المدخلات والمخرجات والنتائج، فنظرية التغيير يمكن أن تفسر من خلال الصلة بين الأنشطة ونتائجها حسب المخطط التالي:

الشكل رقم (03): اهتمامات نظرية التغيير

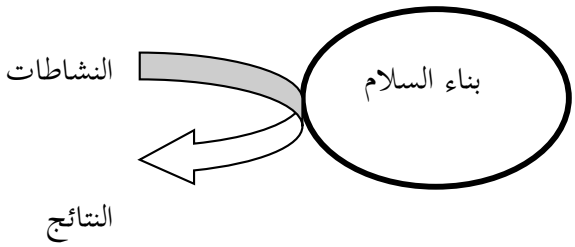

المصدر: Archama Aryal, theoriesof change in peacebuilding, learning from the experience of peacebuilding, ilitiatives in nepal, european union, publication, 2012, p 02.

إن نظرية التغيير تشرح وتحدد الطرق التي توصل إلى تحقيق الأهداف المطلوبة أي التغيير على المدى الطويل، كما تقدم صورة واضحة عن النتيجة المقصودة من العمل المباشر[2].

هناك أربع مستويات للتغيير حسب "ليدراخ"، بدرجات مختلفة وبأهداف مختلفة مع درجات متفاوتة من النجاح، وهي:

- التغيير السلوكي: وهذا من خلال بناء جو من التسامح والثقة وتبني حلول النزاعات وطرق غير عنيفة، وممارستها والارتباط بمجموعات أخرى مثل وسائل الإعلام والمنظمات والمجتمع المدني وحث الشباب على المشاركة السياسية وهذا للحد من العنف من أجل اكتساب مهارات على القدرة على الاستماع للآخر والعمل على التغيير بالاتجاه الايجابي وتغير المواقف والسلوكات.

[1]- زياد الصامدي، **حل النزاعات** (برنامج دراسات السلام الدولي: جامعة السلام التابعة للأمم المتحدة)، ص، 113.

[2]- رياض حمدوش، **تطور مفهوم بناء السلام. دراسات في النظرية والمقاربات**، مداخلة في علاقات دولية، كلية العلوم السياسية- جامعة قسنطينة 03، الجزائر، ص 11-12.

-التغيير في العلاقات: وهذا للتقليل من العنف وأيضا للمساعدة على لعب الأدوار المهمة وبناءه في عملية بناء السلام، العمل التشاركي بين الشباب وتفعيل دور المجتمع المدني والأحزاب السياسية والمساهمة في تغيير العلاقات بين قادة الأحزاب السياسية من خلال خلق أرضية مشتركة للحوار.

- التغيير الهيكلي (البنيوي): وهذا من خلال ترسيخ تغير هياكل السلطة المحلية والمتمثلة في تغير صناع القرار وإشراك الشباب والفتيات مع الالتزام بالقواعد والسلوك المنصوص عليها، فأولويات بناء السلام تحولت إلى التغيير الهيكلي ومشاركة الطبقة الفقيرة وإصلاح القطاع الحيوي كالصحة والاقتصاد... إلخ.

- التغيير الثقافي: يبدأ بمبادرات وأعمال المنظمات المحلية ومنظمات المجتمع المدني التي تدعم المواقف وتروج لثقافة السلام، فلا تكون فعالة إلا عندما تتمكن من الوصول إلى قاعدة جماهيرية من الناس والتغلب على التمييز على أساس الجنس أو الطائفة أو الدين أو المنطقة وهذه المجموعة تبين كيف أن التغيير الثقافي يساعد على تحقيق مبادرات السلام[1].

المطلب الثاني: نظرية الجندر

تعتبر النسوية حركة متعددة الجوانب من الناحية الثقافية، وقد حظيت أهدافها بتأييد في شتى أنحاء العالم، وفي التفكير على مستوى الحياة اليومية يمكن تقييم مدى فاعلية النسوية على مستوى الخطاب النسوي.

وكان لنظرية النسوية عدة اتجاهات نذكر منها:

أ/ اتجاه النسوية الليبرالية (الفردية) Liberal/ Individual Feminism:

يقوم هذا الاتجاه في النظرية النسوية بأن جميع الناس قد خلقوا متساوين، ولا ينبغي حرمانهم من المساواة بسبب نوع الجنس، حيث يرتكز المذهب النسائي الليبرالي على المعتقدات والتي جاء بها عصر التنوير التي تنادي بأن المرأة والرجل يتمتعان بنفس الملكات العقلية الرشيدة مع التركيز على الحقوق الطبيعية ومنه وجود للتماثل من حيث طبيعة الوجود للمرأة والرجل ومنه فإن حقوق الرجال ينبغي أن تمتد لتشمل النساء أيضا[2].

فالهدف من هذا الاتجاه هو المناداة بالحقوق المدنية والسياسية للمرأة تحت ظل مجتمعات تمنح للرجال جميع الحقوق واضطهاد حقوق المرأة.

---

[1]- رياض حمدوش، مرجع سابق، ص 12-14.

[2]- سارة جامبل، "**النسوية وما بعد النسوية**"، **دراسة ومعجم لغوي، ترجمة أحمد الشامي**، المشروع القومي للترجمة، المجلس الأعلى للثقافة، 2002، ص، 453.

ب/ الاتجاه النسوي الماركسي Socialist Feminism:

لم ترفض النسوية الاشتراكية قضايا الاتجاه الفردي الليبرالي الخاصة بالحرية والمساواة، ولكنها اعترضت على أفراد منفصلين اجتماعيا عن حياتهم ككائنات اجتماعية ويدركون فقط بوصفهم أفرادا مستقلين أكثر من إدراكهم في إطار الحياة الجمعية والأفعال الاجتماعية وقد سلّم هذا الاتجاه أيضا بأن حل التناقضات الطبقية ونجاح الثورات الاشتراكية هو أمر حتمي في إلغاء كافة أشكال التمييز بالمجتمع[1].

ج- الاتجاه النسوي الراديكالي Rodical Feminism:

يطالب الاتجاه الراديكالي للمرأة ليس فقط بمكانة متساوية مع الرجل بل ينظر للمرأة باعتبارها تمثل إحدى الأولويات اللازمة، وبالتالي المطالبة بإذعان الرجل للمرأة، بل باستبعاد الرجال جميعا من عالم النساء[2].

كما قام أصحاب الاتجاه الراديكالي بالنظر إلى التمييز الجنسي باعتباره أمرا موجودا في المجتمع الأبوي[3].

قامت الحركة النسائية الراديكالية بتصميم فكرة خصوصيات الجنس والطبقة الثقافية، ومنه فتماثل وتشابه مواقف النساء كاف أكثر أهمية من الفروق الاقتصادية والثقافية، فرغم الاختلاف بين الرجل والمرأة فلا يجب الانفصال بينهما لأن الرجل والمرأة هما وجها الوجود الإنساني.

ومنه فالنظرية النسوية تؤدي إلى الاعتقاد بأن المرأة لا تعامل على قدم المساواة لأي سبب سوى كونها امرأة في المجتمع الذي ينظم شؤونه ويحدد أولوياته حسب رؤية الرجل واهتماماته.

---

[1]- فاتن أحمد، **عرض تحليلي للاتجاهات الحديثة في دراسة المرأة**، علياء شكري وآخرون، علم اجتماع المرأة، مكتب زهراء الشرق، القاهرة، ص، 05.

[2]- إيمان ضياء الدين بيبرس، **بطلات وضحايا (المرأة والسياسات الاجتماعية والدولة في مصر)**، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، 2002، ص، 24.

[3]- المرجع نفسه، ص، 25.

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي والنظري للجندر وبناء السلام

خلاصة الفصل الأول:

بناء على كل ما تقدم، وبعد البحث في دلالات مقاربة الجندر لبناء السلام يمكن أن نستشف أن إدماج قضايا الجندر في بناء السلام وبالأخص البحث، في دور النوع الاجتماعي في عمليات بناء السلام حيث يدفع بنا البحث في هذا المجال إلى مستويات متعددة وذلك بفتح آفاق جديدة في دراسات السلام.

ويجب ربط البحث في هذا المجال بالإطار النظري خاصة النظرية النيوليبرالية والنظرية النسوية (المقاربة الجندرية) التي فعلت المشاركة في مجال السلام للمرأة، حيث تطرح إشكالية تتعلق فيما مدى الأخذ فعلا بتطبيق مثل هذه القرارات. وعلى هذا الأساس وبالرغم من كل العقبات والتحليلات التي يمكن أن تواجه هذا الموضوع يبقى الجدل قائم ومهم حول إشراك ومدى فعالية المرأة في عمليات بناء السلام لأن العديد من المؤشرات أثبتت أن هناك مساهمة فعلية، أما إشكال حجم المشاركة يبقى مطروح وقائم دوما نتيجة للمتغيرات المتعلقة بكيفية تناول الموضوع وكذا دراسة الحالة المختارة.

الفصل الثاني: دور المرأة في بناء السلام في القارة الإفريقية

الفصل الثاني: دور المرأة في بناء السلام في القارة الافريقية

حققت المرأة إنجازات في مجال وصولها إلى عمليات السلام والمشاركة فيها، فلا يزال هناك الكثير من الاستبعاد لها إلى حد كبير من المشاركة في عمليات السلام والوساطة.

فالمرأة تساهم بمشاركتها الجهات الفاعلة والشبكات الإقليمية لتهميش المرأة بل استبعادها من المشاركة في عمليات السلام.

فمن خلال هذا الفصل سوف يتم عرض عمليات مشاركة المرأة في القارة الإفريقية لعدة مستويات مع تفادي التمييز بينها وبين الرجل وهي المستويات الأمنية، السياسية، المستويات الاجتماعية والاقتصادية، وهذا فصل كما يلي:

المبحث الأول: عمليات مشاركة المرأة على المستويين (الأمني– السياسي)

المبحث الثاني: عمليات مشاركة المرأة على المستويين (الاجتماعي والاقتصادي)

الفصل الثاني: دور المرأة في بناء السلام في القارة الافريقية

المبحث الأول: عمليات مشاركة المرأة على المستويين (الأمني– السياسي)

سنحاول من خلال هذا المبحث إبراز دور المرأة ومشاركتها في عمليات بناء السلام على الجانبين الأمني والسياسي في عملية إصلاح القطاع الأمني والتي يمكن إدخالها في مراقبة إصلاح القطاع الأمني والسياسي وكذلك تحديد الممارسات الجيدة.

المطلب الأول: مشاركة المرأة على المستوى الأمني

قد تبدأ العملية الأمنية من الناحية الإستراتيجية كعملية للتقسيم الأولي تهدف إلى تحليل احتياجات ومخاطر وتهديدات وتحديات الأمن.

وقد شاركت المرأة في العمليات السلمية في القارة الإفريقية من خلال:

- قيام بعض المجموعات كالنساء والفتيات بسياسات وبرامج لإصلاح القطاع الأمني.
- مراقبة القطاع الأمني وتحليله من طرف النساء مع وجود فروق قيمية.
- تخصيص موارد مالية لإجراء عمليات التدقيق على النساء (حتى لو كانت مبالغ ضئيلة)[1].

وهناك عدة عمليات تهدف لإنجازات المرأة في المستوى الأمني نذكر منها:

1– عمليات التدقيق على المرأة: وهي عبارة عن تحليل لمدى تجارب مؤسسة ما أو سياق ما مع النساء، وفي سياق مؤسسات القطاع الأمني، حيث تكون عمليات التدقيق عبارة عن عملية مستقلة ونشاط للتأكيد على الأهداف، مصممة لإضفاء قيمة لعمليات أية مؤسسة وتطويرها. كما أنها تساعد المؤسسة في إنجاز أهدافها عن طريق توفير منهج دقيق ومنظم لتحديد فعالية عمليات إدارة ومراقبة وضبط للمخاطر[2].

ويمكن تطبيق التدقيق على النساء على مؤسسات القطاع الأمني لتوجيه عمليات إدخال المرأة في المجال الأمني والمشاركة في عمليات صنع القرار.

2– المراقبة: هي مهمة مستمرة تهدف أساسا إلى تزويد القائمين على العملية والأطراف المعنية الرئيسية بنتائج منتظمة ومؤشرات أولية، كما تعمل المرأة بالمراقبة بصفة عامة للمستوى الأمني للدولة وذلك لجمع وتحليل البيانات الخاصة بتنفيذ العمليات والاستراتيجيات المتبعة من قبل الدولة[3].

---

[1]– نيكولا بوبوفيتش، **النوع الاجتماعي وأثره في تقييم إصلاح القطاع الأمني ومراقبته وتحليله**، معهد الأمم المتحدة للبحث والتدريب من أجل نهوض المرأة: مركز جنيف للرقابة الديمقراطية على القوات المسلحة، ص 14.

[2]– نيكولا بوبوفيتش، مرجع سابق، ص 10.

[3]– المرجع نفسه، ص 10.

3- جمع البيانات: وتشكل عملية جمع البيانات الشاملة والمعلومات بشأن القدرات والسياق، الأساس للتنفيذ المنظم للبرامج والمشروعات وعمليات الإصلاح المستقبلية للأمن بالنسبة للمرأة، ومع ذلك فعادة ما يتم إجراء إصلاح القطاع الأمني في سياقات تمثل عملية لجمع البيانات فيها تحديا أو قد تنفي تماما. كما هو الحال في المجتمعات إبان مراحل ما بعد النزاع أو تلك المجتمعات التي تمر في المراحل الانتقالية[1].

فقد تم التركيز في هذا المستوى على زيادة أعداد الشرطيات من النساء، وتحسين استجابة الشرطة إلى الجرائم المستندة للنوع الاجتماعي، هناك تشديد أقل على إشراك المرأة في صنع القرار بشأن الأمن أو معالجة العلاقات المعقدة بين عدم المساواة في النوع الاجتماعي وانعدام الأمن[2].

نعتبر هذا التشديد على زيادة أعداد الشرطيات من النساء وتحسين استجابة الشرطة إلى الجرائم المستندة إلى النساء أمرا هاما جدا، إلا أن هذا الأمر لم ترافقه تدابير لإشراك المرأة في صنع القرار والإشراف في المسائل الأمنية[3].

4- تحاشي النزاع والعنف القائم على النوع الاجتماعي:

يعد تحاشي النزاع ركيزة محورية في أجندة المرأة والسلام والأمن، التي تسعى إلى حماية النساء من الضرب، وكذلك إلى تحسين مساهمتهن في خلق السلام والاستقرار والحفاظ عليهما، ويمكن أن تأخذ مثل تلك المساهمة أشكالا عديدة، فالأسباب الاجتماعية والسياسية، والاقتصادية، وغيرها من أسباب جذرية للنزاع والعنف شديدة التنوع إلى درجة تتطلب معها تعددية في التدابير المضادة، تتراوح من تحسين حكم القانون وضبط تدفق الأسلحة النارية، إلى معالجة ما يقف وراءها من عدم مساواة بين الجنسين.

غير أن تحاشي النزاع، بوصفه جزءا من أجندة المرأة والسلام والأمن، منذ سنة 2000، لم يلق من الاهتمام ما حظيت به قضايا ما بعد النزاع، مثل إعادة بناء الخدمات الأمنية التابعة للدولة وقد اعترف قرار مجلس الأمن رقم 2122 (2013) بهذا النقص في الاهتمام وسعى لدفع أدوار المرأة في كل مراحل تحاشي النزاع وحله، والتعافي منه وهو ما ساعد على سد الفجوة في التفسير، كانت تركز في السابق بشكل كامل على تحاشي العنف القائم على النوع الاجتماعي في النزاعات بدلا من تحاشي النزاع نفسه.

---

[1]- نيكولا بوبوفيتش، مرجع سابق، ص 11.

[2]- كلير كاستليليو، **بناء دولة تعمل من أجل النساء إدماج النوع الاجتماعي في عملية بناء الدولة خلال مرحلة ما بعد الصراع**، آذار 2011، ص، ص 20، 21.

[3]- المرجع نفسه، ص 21.

فالفشل في تحاشي وقوع النزاعات لا يقوض فقط استثمارات المساعدات، بل وينحصر في مكتسبات المرأة التي حصلت عليها بشق الأنفس، فعلى سبيل المثال، ساعدت مشروعات أوكسفام في اليمن منذ 2012 على تحقيق نتائج مهمة للمرأة، شملت مشاركتها في عملية الانتقال السياسي، وتضمين مسودة الدستور حماية شاملة لحقوق المرأة وتجريم العنف القائم على النوع الاجتماعي، فضلا مشاركتها في مؤتمر الحوار الوطني (2012-2013). ونتيجة لذلك اكتسبت قضية حقوق المرأة بروزا كبيرا في المناقشات المتعلقة بالحوكمة والمشاركة السياسية.[1]

المطلب الثاني: عمليات مشاركة المرأة على المستوى السياسي

إن عملية بناء الدولة ما بعد الصراع هي عملية سياسية بالفطرة ويمكن أن تتضمن إعادة توزيع عميق للقوة وكذلك تأسيس صيغ جديدة للحكم السياسي ولذلك فيمكنها أن تمثل فرصة لإعادة تشكيل نماذج القوة والأنظمة السياسية، يوضح هذا المطلب كيف للنساء أن تفاوض سياسيا حول طبيعة الدولة ما بعد الصراع، وهو يطرح السؤال التالي: كيف للنساء أن تنخرط في الأنظمة السياسية الحاكمة التي تبرز وكيف يمكن أن يعززوا سياسة تناسب النساء بعد الصراع.

1- إعادة مفاوضة التسوية السياسية:

تضع نماذج بناء الدول التسوية في قلب بناء الدولة فمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية تعرف التسوية بأنها اتفاقية (من خلال النخبة من ناحية مبدئية) على قوانين اللعبة وتوزيع القوة والعملية السياسية التي من خلالها ترتبط الدولة بالمجتمع.

وعندما تضع العملية السياسية بشكل فعال إطار بناء الدولة فإنها تضمن المصالح التسوية السياسية يكون مهما إذا أردنا دولة تنتج للنساء. ومزيدا من ذلك غالبا ما توفر العملية السياسية فرصة فريدة لإعادة التفاوض حول العملية السياسية بشكل جذري مما يجعل العوائد على المشاركة النسوية الكاملة بالعملية مهمة[2].

ولقد تم استثناء النساء بشكل كبير من المفاوضات المتعلقة بالتسوية السياسية بعد الصراع في بوروندي وسيراليون وكوسوفو والسودان، فقد كانت العمليات الرسمية مثل صياغة اتفاقية سلام والدساتير وكذلك مفاوضات القوة غير الرسمية مهيمن عليها من الذكور من النخبة الذين يعارضون مطالبة المرأة بالاندماج، ولقد همشت المرأة

[1]- نيكولا بوبوفيتش، مرجع سابق، ص 14.

[2]- كلير كاستليليو، مرجع سابق، ص 08.

في التسويات السياسية حتى في سياق لعبت فيه المرأة دورا سياسيا هاما مثل أنشطة السلام في سيراليون أو من خلال قوى الثورة في جنوب السودان[1].

2- قيادة المرأة في القنوات الإعلامية:

تلعب النساء والمجتمعات المحلية دورا مهما على مستوى القنوات الإعلامية التي تتخذ منها مبررا لإيصال صوتها وحشد الأصوات من أجل تجميع النساء وتقوية شبكات بناء السلام وصنع القرار ففي أوغندا قامت محطة "ماما أف أم" الإذاعية التي تعد من المحطات الإذاعية القليلة التي تديرها النساء في العالم بتنظيم نوادي الاستماع النسائية في 15 مقاطعة في أوغندا التي شكلت مجالات مفتوحة لاجتماع النساء من أجل الاستمتاع والمناقشة ولضمان أن تتمكن النساء من المجتمعات المحلية المهمشة اللاتي لا يستطعن الوصول إلى جهاز الراديو من الاستماع وبذلك تعد هذه القناة الإعلامية مثالا على كيف يمكن للإعلام أن يكون أداة قوية مزدوجة تجمع بين نشر رسائل الجندر وتمكين النساء على المستوى الشعبي وبين تجميع النساء لبناء وتقوية شبكات بناء السلام وصنع القرار[2].

أما في ليبيا فقد سعت حملة "نور" بقيادة منظمة صوت المرأة الليبية غير الحكومية التي تناول التفسيرات الخاطئة للإسلام في الثقافة الليبية لتبرير ارتكاب العنف ضد النساء ولمواجهة هذا التشويه الديني، وقد استخدمت الحملة تعاليم الإسلام لتبين أنه لا يسمح بأي صورة من التمييز ضد المرأة.

أطلقت المرحلة الأولى من حملة نور رسميا في 05 جويلية 2013 من خلال حملة إعلامية على مستوى البلاد بالكامل مهمة لبدء الحوار بشأن معاملة النساء في ظل الإسلام وتزامن إطلاق الحملة عن قصد مع بداية شهر رمضان لأنه كذلك الوقت الذي يتابع الليبيين وسائل الإعلام بكثرة، كما استخدمت الحملة 33 لافتة إعلانية في 16 مدينة في شتى أنحاء ليبيا لإلقاء الضوء على الموضوعات المختلفة بشأن أمن النساء في المجالات العامة والخاصة.

ما تجدر الإشارة إليه أن لجنة سيداو التابعة لهيئة الأمم المتحدة قامت بإلقاء الضوء على دور الإعلام في توصياتها العامة رقم 295 (رقم 19 ورقم 23)، وخاصة على أهمية إظهار الإعلام النساء بشكل إيجابي ودور الصور النمطية في ذلك، بالإضافة إلى الحاجة لتدابير فعلة من قبل الدول الأطراف لضمان احترام الإعلام للنساء وترويجه لاحترامهن في المناطق المتضررة من النزاع حيث يمكن لوسائل الإعلام التأثير على النقلات النوعية

[1] كلير كاستليليو، مرجع سابق، ص 09.

[2] - أ/ هاجر خلالفة، مرجع سابق، ص 192.

المحيطة بمشاركة المرأة وقيادتها من خلال توسعة تركيزها إلى ما وراء العنف الجنسي وإظهار العمل الذي تقوم به النساء وبالفعل في الواقع في منع النزاع وبناء السلام[1].

3- دور المرأة في المشاركة في الأحزاب السياسية:

برزت الأحزاب السياسية عبر الدول أمام مشاركة المرأة السياسية والتأثير السياسي حيث تتحكم الأحزاب في المرشحات الإناث وفي ترقية النساء لأخذ أدوار اتخاذ القرار في الحزب والحكومة وأجندة رسم السياسات وبالرغم من الدور الحرج للأحزاب السياسية فإنه من المفاجئ العلم بأن المانحين لا يولوهم اهتماما كبيرا عبر أجندة المانحين في الحكم في الدول الهشة، يلاحظ وايلد وفورست بأن المانحين يرون العمل مع الأحزاب السياسية حساس جدا وهم حذرون حول العمل في هذه المنطقة.

لقد عبرت نساء سياسيات وأعضاء أحزاب في سيراليون وكوسوفو وجواتيمالا عن إحباطهن العميق على الطريقة التي يتم تغييبهن بها من هياكل الأحزاب، إن شاركتهن من خلال الأحزاب السياسية يتم بواسطة "أجنحة النساء" إلى حد كبير وكما أشار كورنول وجويتس ليس من المقصود من أجنحة النساء توفير مساحة للنساء للظهور كقادة أو راسمات سياسات ولكن بدلا عن ذلك تسخير دعمهن للقيادة القائمة وهياكل الحزب تعي النساء العاملات في السياسة بأن أجنحة المرأة تستثنيهن من التاثير من خلال الحزب وكما قالت امرأة سياسية في سيراليون "لماذا يجب أن أكون في أجنحة المرأة فليس على الرجال أن يكونوا في أجنحة الرجال!"[2].

[1]- المرجع نفسه، ص 193.

[2]- كليو كاستيلو، مرجع سابق، ص 13.

الفصل الثاني: دور المرأة في بناء السلام في القارة الافريقية

المبحث الثاني: مشاركة المرأة على المستويات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية

لعبت المرأة الإفريقية دورا هاما في بناء المجتمع الإفريقي، حيث اعتبرت المرأة في المجتمعات الإفريقية البدائية الأساس في تكوين الأسرة والحفاظ عليها وكان لها دور خاص في المجال الاجتماعي على أساس أنها عمود العائلة وبمشاركات تعليمية لها كما لها دور خاص في التنمية الاقتصادية والتجارة والزراعة خاصة والاقتصاد بشكل عام.

المطلب الأول: مشاركة المرأة على المستوى الاجتماعي

قد يختلف دور المرأة الإفريقية من دولة إلى أخرى أو من منطقة إلى أخرى حسب العادات والتقاليد أو التاريخ أو الثقافة أو الدين، الخاص بتلك الدولة، فدور المرأة في دول شمال إفريقيا تختلف عن شرق وغرب إفريقيا وكذلك عن وسط وجنوب إفريقيا، وإن كانت المرأة في كيانها ومضمونها لا تتغير.

1- المرأة في شمال إفريقيا:

تتميز المرأة في دول شمال إفريقيا بدورها المؤثر في الحياة الاجتماعية وكذلك السياسية، بل يكون وجودها بارز وتمنح فرصا أكثر من الرجل، خاصة في دولة كالجزائر، وهي أحد أهم دول شمال إفريقيا التي تحصل فيها المرأة على حقها[1].

وفي تونس حصلت المرأة التونسية على دورها في المجتمع التونسي وفي عهد الرئيس الحبيب بورقيبة، مثل: الوصول إلى التعليم العالي، والحق في طلب الطلاق وفرص معينة، وازداد هذا الدور منذ يناير 2011 وبداية الثورة في تونس، حيث كان للمرأة التونسية دور غير مسبق في الاحتجاجات والثورة ككل[2].

أما في المغرب فقد عاشت المرأة المغربية قبل الإسلام كمملوكة أو جارية، أما بعد وصول الإسلام في المغرب، فقد أصبح لها كيان وحقوق ودورا في ظل الدين الإسلامي[3].

وفي السودان تواجه المرأة العديد من التحديات حيث أنها تناضل من أجل أن يكون لها دور مؤثر في المجتمع السوداني. واعتبرت السودان من الدول القليلة غير الموقعة على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز

---

[1]- علياء الحسين محمد كامل، **النسب الأمومي ودور المرأة لدى شعب ..... وجنوب السنغال**، دراسة في الأنثروبولوجيا الاجتماعية، مجلة الشؤون الإفريقية، (القاهرة: جامعة القاهرة، معهد البحوث والدراسات الإفريقية، المجلد 02، العدد 05، يناير 2014)، ص 169.

[2]- د. محمد عبد الغني سعودي، **أفريقية في شخصية القارة وشخصية الأقاليم**، (القاهرة: مكتبة الأنجلو مصرية، 2014)، ص 76.

[3]- علياء الحسين محمد كامل، مرجع سابق، ص 198.

ضد المرأة، وهذا ما جعل المجتمع الدولي، يهتم بضرورة أن يكون للمرأة السودانية حقوق اجتماعية ومدنية وكذلك سياسية، مثلها مثل الرجل[1].

2- المرأة في شرق إفريقيا:

لا يختلف دور المرأة ووضعها في شرق إفريقيا كثيرا عن دورها في دول الشمال الإفريقي، حيث نجد أن المرأة الإثيوبية تواجه الصعوبات الجسدية طوال حياتها، نظرا لقسوة الأرض والطقس في إثيوبيا، حيث تتحمل المرأة لكون الاعتماد عليها بالدرجة الأولى في تكوين العائلة، كما تعاني من تدني الخدمات الصحية[2].

أما المرأة الأوغندية فكانت دورها دائما تابع لدور الرجل، بالرغم من تحملها كافة المسؤوليات الاقتصادية والاجتماعية، في المجتمعات التقليدية الأوغندية[3].

بالنسبة للنساء في كينيا لديهن تأثير متدفق في رعاية كل الأسرة والاهتمام بهم وهذا ما يعترف به الكثير من أصحاب السلطات الكينية، ولكن على الورق فقط، أو في الندوات والمؤتمرات، وهذا ما جعل بعض النساء الكينيات تلجأن للتخلص من قهرها ودحض دورها، بالعيش بعيدا في وحدة بعيدا عن الرجل وتسلطه.

فأنشأت قرية للنساء فحسب، يحرم دخول الرجال إليها، وبدأت فكرة القرية بـ 15 امرأة قررن أن يبتعدن عن القهر المعنوي والجسدي للرجال[4].

3- المرأة في وسط إفريقيا:

حظيت المرأة في جمهورية إفريقيا الوسطى، بدور مميز بالقياس إلى الدول الإفريقية الأخرى، فاعتبرت إفريقيا الوسطى هي أول دولة يكون رئيس مجلس وزرائها سيدة، هي السيدة إليزابيث دوميتين، في الفترة ما بين 1975 و1976، أما السيدة جين ماري روث رولاند أول مرشحة لرئاسة الجمهورية في إفريقيا وغيرهن من النساء اللاتي شاركن في المجال السياسي والاجتماعي في إفريقيا الوسطى[5].

أما في جمهورية الكونغو الديمقراطية، فلم تصل النساء هناك إلى موقف المساواة الكاملة مع الرجل، رغم نضالهن المستمر حتى يومنا هذا.

---

[1]- دينا العشري، **المرأة في إفريقا**، دور اجتماعي متباين، مركز الدراسات الإفريقية، الموقع الإلكتروني www. AFaicansc.com

[2]- وضع المرأة الإفريقية http://www.algazeera.net

[3]- علياء الحسين محمد كامل، مرجع سابق، ص 203.

[4]- شهرزالا أمسكان، **أي دور للمرأة الإفريقية في بناء ثقافة السلام ودعم تحول الاجتماعي والاقتصادي للقارة** /http://www.madrocity.com

[5]- د. محمد عبد الغني سعودي، مرجع سابق، ص 208.

وتأكيدا لنظام الحاكم على أهمية مساهمة المرأة في المجتمع، وبالرغم من أن المرأة تتمتع ببعض الحقوق القانونية، مثل الحق في التملك والحق في المشاركة في القطاعات الاقتصادية والسياسية فإن العرف والقيود الاجتماعية لا تزال تحد من الفرص المتاحة لهن[1].

كما أن للنساء في التشاد دور أساسي في الحياة الريفية بدعم الاقتصاد حيث اعتبر المحللون أن المرأة في التشاد لها دور اجتماعي خاص في الدولة، لذلك يعتمد عليها بشكل كبير في المناطق الريفية، حيث يفوق عددهن عدد الرجال[2].

4- المرأة في غرب إفريقيا:

يشكل الدور الاجتماعي للمرأة في دولة مالي من قبل تفاعل معقد بين مجموعة متنوعة من العادات والتقاليد في المجتمعات العرقية وخاصة مع صعود وسقوط إمارات قبل الاستعمار، وأثناء الاستعمار، وبعد الحصول على الاستقلال. ورغم أن نسبتهن ضئيلة بالنسبة للرجال في مالي، إلا أنه كان دائما لهن دورا حاسما في الهيكل الاقتصادي والاجتماعي للمجتمع الريفي الزراعي، ونجد أن المرأة والرجل متساويان أمام القانون في مالي ولكن لا يزال دور المرأة يتأثر بالعادات الاجتماعية والسمات الاقتصادية التي قد تحد من تصرفاتهم[3].

أما في منطقة الساحل الإفريقي (سيراليون، ساحل العاج، غنياو، ليبيريا)، تنتشر جمعية الساندي والتي تحاول أن تحمي المرأة وتؤكد على دورها في بناء المجتمع، فهي تسهم في تعليم البنات بعض المهارات كما أنها تركز على العمل في مجالات التمييز الطبقي بإعطاء النساء الكبيرات السلطة، وفي مجالات العمل والخدمات بشكل عام وفي مجال البعثات التبشيرية حيث تعيش البنات في المدارس منفصلة لعدة أيام، وتستفيد القيادات النسوية ماديا أيضا من الرسوم التي تدفعها الأسر لالتحاق بناتهن بالمدارس[4].

أما في موريتانيا نجد أن الدين والشريعة الإسلامية يتحكم بشكل كبير في مسار حياة المرأة الموريتانية، وقد يختصر تعليم بعض الفتيات على حضور بعض المدارس القرآنية، لتعلم بعض آيات من القرآن وتحقيق الحد الأدنى من مهارات القراءة والكتابة، وتتولى الأم تعليم ابنتها بعض الشؤون العائلية والمنزلية ورعاية الأطفال، وذلك لعدم تعرض الفتيات المراهقات إلى النقد الاجتماعي[5].

---

[1]- المرجع نفسه.

[2]- سماح دياب، **المرأة الإفريقية بين الإرث والحداثة** .http://www.ahram.org.eg/

[3]- دينا العشري، مرجع سابق.

[4]- المرجع نفسه

[5]- شهرزاد أمسكان، مرجع سابق

الفصل الثاني: دور المرأة في بناء السلام في القارة الافريقية

وفي السنغال للمرأة دور جعل لها مكانة متميزة في بناء المجتمع، حيث قامت وكالة التنمية الريفية الحكومية السنغالية إشراك النساء في نشاط أكبر من العملية التنموية والصحية[1].

5- المرأة في الجنوب الإفريقي:

في دولة أنغولا نجد أن دور المرأة هناك يتحدد في النشاط الزراعي حيث تقوم دولة أنغولا على النشاط الزراعي كما هو حال العديد من الدول الإفريقية، كما تشارك المرأة الأنغولية في تأسيس الأسرة والمجتمع والسياسة، وتساهم أيضا في العديد من الأمور الحياتية الخاصة بالقبيلة أو العائلة التي تنتمي غليها بالإضافة إلى الاعتبارات الشخصية[2].

تأتي جزر القمر في مقدمة الدول الإفريقية من حيث منح المرأة حقوقه والاعتراف بدورها المتميز، كما أن تنظيم الأسرة مقبول على نطاق واسع وتدعمه توعية تديرها الدولة.

وفي مدغشقر تعيش المرأة عصرا أطول من الرجال ولكن دورها محدود لكونها لا تملك نفس الفرص التي يملكها الذكور في التعليم والعمل.

وتتمتع المرأة في جزر القمر بنفس حقوق الرجل السياسية والاقتصادية وهذا يرجع لكون النظام الاجتماعي فيها هو نظام أمومي، تسيطر الأم في توجه العائلة ومستقبل الأبناء[3].

ومن هنا نستنتج وجود اختلاف في التعامل، من منطقة ودولة إلى أخرى، وذلك حسب الطبقية والرأسمالية على المجتمع الإفريقي، لذلك أرادت المرأة تغيير العالم فلابد لها من رؤية تلهمها، وتفتح لها الطريق للتغيير.

المطلب الثاني: عمليات مشاركة المرأة على المستوى الاقتصادي

تشكل المرأة ما يزيد بقليل من سكان العالم، لكن مساهمتها في المستويات المقيسة للنشاط الاقتصادي والنمو والرفاهية لا تزال أقل بكثير من المستوى الممكن وهناك تشابك وثيق بين تحديات النمو وخلق الوظائف والإدماج، فبينما يمثل النمو والاستقرار مطلبين أساسيين لإتاحة الفرص التي تحتاجها المرأة.

---

[1]- سماح دياب، مرجع سابق.

[2]- دينا العشري، مرجع سابق.

[3]- المرجع نفسه

الفصل الثاني: دور المرأة في بناء السلام في القارة الافريقية

1- تنمية وعي المرأة الإفريقية:

الأمن الاقتصادي هو التدابير والحماية والضمان الذي توصل الإنسان للحصول على احتياجاته الأساسية من المأكل والمسكن والملبس والعلاج، خصوصا في الظروف التي يواجه فيها كارثة طبيعية أو ضائقة اقتصادية، وضمان الحد الأدنى لمستوى المعيشة. والتي تمكنه من أن يحيا حياة كريمة مستقرة، ويمثل في امتلاك المال اللازم لإشباع حاجاتهم الأساسية الغذاء، الملبس، الرعاية الصحية الأساسية والتعليم ويرتبط الأمن الاقتصادي بإمكانية الحصول على أجر كاف وعمل مستقر يضمن الأمن[1].

2- إدماج حقوق المرأة في خطط التنمية:

في عام 2002 تبادلت حكومة كينيا مع شركاء الأمم المتحدة مذكرة مفاهيمية وخارطة طريق لإعداد خطتها الثانية متوسطة الأجل الفترة الممتدة من 2013-2017 ولقد جاء وضع الخطة الثانية متوسطة الأجل عقب اعتماد دستور سنة 2010 الذي أدى إلى عرض الأهداف الإنمائية طويلة الأجل بكينيا، وعزز نهجا قائما على حقوق الإنسان في عمليات التخطيط الحكومية، حيث يركز على المساءلة والمشاركة وسيادة القانون، بالإضافة إلى الشفافية والتنمية المستدامة. وفي سياق برنامج "توحيد الأداء" أسهمت المفوضية في حكم الفريق القطري للأمم المتحدة لإدماج المساهمة المتعلقة بحقوق الإنسان في الخطة الثانية متوسطة الأجل، وقدمت المفوضية إسهامات في عملية تحديد المفاهيم ودعمت الفرق العاملة المواضيعية المعنية بالحكومة والسلطة القضائية والأمن وسيادة القانون ونوع الجنس والفئات الضعيفة والشباب كما قامت بوضع موجز للسياسات بشأن حقوق الإنسان والإنصاف، مع تسليط الضوء على التحديات والقوى المحركة والفرص المتاحة لإجراء تغييرات من خلال السياسات والتدخلات البرامجية بالإضافة إلى ذلك قدمت المفوضية تدريبات متخصصة بشأن حقوق الإنسان لخبراء الاقتصاد والتخطيط في الحكومة، وأمناء الفرق العاملة القطاعية البالغ عددها تسعة عشر والتي تنسقها وزارة نقل السلطات والتخطيط، وتولت مع وزارة العدل ومكتب المنسق المقيم للأمم المتحدة تدريب موظفي الإدارات الرئيسة في مجال مؤشرات حقوق الإنسان للخطة الثانية متوسطة الأجل في مجالات الصحة، التعليم، السكن، الجندر والفئات الضعيفة والحكومة وسيادة القانون[2].

---

[1]- **معاناة المرأة الإفريقية من المشكلات والحلول، قراءات إفريقية**، الموقع الإلكتروني www.qiraatafrican.com تم تصفح الموقع 11 ماي 2020، على الساعة: 23:00.

[2]- هاجر خلالفة، المرجع السابق، ص 232.

3- مشاركة المرأة في سوق العمل:

مشاركة المرأة صراع بين الوظائف، وظيفتها كأم وربة أسرة ووظيفتها كعنصر منتج في المجتمع، وقد ساهمت الثقافة في إبراز هذا الصراع، فالقوانين التي تحكم مشكلات الأسرة وحقوق المرأة في المنطقة لا تأخذ في الاعتبار التغييرات الاجتماعية وحلا لهذا الصراع يجبر عدد كبير من النساء على ترك عملهن ومهنتهن وذلك لإتمام مهمتهن الأساسية في المجتمع وقد أظهرت الإحصائيات أن يوجد تراجع في مشاركة المرأة في سوق العمل ما بين سن 24 إلى 40 عاما.

ولتشجيع المرأة على المشاركة (أو إعادة) المشاركة في قوة العمل، ولحل صراع الوظائف فمن الممكن طرح بعض التوصيات:

- وضع نظام جديد لرعاية الأطفال وذلك بتقديم مراكز رعاية حكومية وخاصة.
- بيئة مهنية مناسبة للمرأة، مع ساعات عمل مرنة، نظام جيد للمواصلات مع تعزيز الأمن في نطاق العمل.

وتظهر التفرقة النوعية تجاه المرأة بوضوح في القطاع الخاص عن القطاع العام فالقطاع الخاص يفضل توظيف الرجال الذين هم أقل عرض لأخذ إجازات طويلة أو طلب ساعات مرنة أو بترك مكان عملهم مبكرين لإتمام واجباتهم العائلية علاوة على ذلك فإن كان القطاع العام يمثل مجال العمل الرئيسي للمرأة العشر سنوات الأخيرة فإن دوره يتقلص بالتدريج اليوم.

ومع العلم بعد تكافؤ التنافس بين الرجال والنساء في سوق العمل فلابد من اتخاذ إجراءات محفزة لصالح القطاع الخاص لتشجيع توظيف النساء بل يجب الذهاب لما هو ابعد من ذلك بوضع قانون يلزم شركات القطاع الخاص بتحديد نسبة من العمالة من النساء من إجمالي العاملين بها[1].

حلول للنهوض بالواقع الاقتصادي للمرأة الإفريقية:

- تحسين مستويات المعيشة وزيادتها، والارتقاء بنوعية حياة المرأة الإفريقية.
- توفير فرص العمل للرجل والمرأة، وضمان المساواة في الحصول على الوظائف.
- تنمية مهارات قوة العمل للمرأة بالتدريب والتأهيل المستمر وذلك من أجل زيادة الإنتاجية.
- تشجيع مشاريع التشغيل الذاتي للمرأة من خلال صناديق تستهدف تحقيق التنمية والتكافل.
- تقديم الحكومات قروضا ميسرة وغير ربوية للمرأة للقيام بالمشاريع الصغيرة.
- دعم مشاركة القطاع الخاص بفاعلية في تنشيط عمليات الإنتاج وإيجاد فرص عمل جديدة للرجال والنساء.

[1]- سيد رضوان، جان لويس ريفيز، **المرأة والتنمية الاقتصادية في البحر المتوسط**، أفريل 2006، ص 36.

– مساهمة الهيئات التطوعية والخيرية، والمنظمات غير الحكومية، وصناديق الإقراض الصغيرة في تشجيع المشاريع الفردية الصغيرة وتقديم الحوافز.

وللأفراد أيضا دور رئيسي في توفير الأمن الاقتصادي للمرأة وذلك من أجل زيادة الإنتاجية وتحقيق التنمية.

المطلب الثالث: مشاركة المرأة على المستوى الثقافي

ثقافة إفريقيا متنوعة وغزيرة وهي نتاج لتنوع السكان الذين يقطنون القارة الإفريقية، وقد تأثرت القارة بعوامل داخلية وخارجية.

خلفت بعض القبائل الإفريقية المتفرقة في أنحاء القارة آثارا فنية تتبدى في عدد كبير من المنحوتات والتماثيل والرسوم المصورة على الجدران أو الصخور المستوية، ويعود أقدم ما عثر عليه منها في إفريقيا المدارية إلى القرن الثالث للميلاد، حيث عثر على بعض مكامن القصدير الحالية في نيجيريا، وتعتبر كأدوات فنية وأيضا على أجزاء متنوعة من التماثيل والمقاعد الحجرية التي تعود إلى حضارة نوك « Nok »، كما عثر في الجنوب الغربي من نيجيريا على بعض المقاعد المصنوعة من الكوارتزيت، والتماثيل الحجرية وبعض الأدوات البرونزية التي تعود إلى ما بين القرنين الثامن والعاشر للميلاد[1].

واكتشفت على الضفة اليسرى من نهر النيجر وفي شمالي إفريقيا آثار ومخلفات حضارية كثيرة كالتماثيل المصنوعة من الطين، واعتبرت المرأة الريفية هي أول من استعملت الطهي على الطين.

وأما صناعة الخزف والفخار فقد اختصت بها النساء وظهرت بعض التماثيل الفخارية وكانت معدودة في الصناعات الراقية التي توارثتها البنات على الأمهات والأبناء على الآباء.

شاركت المرأة في التنشئة الثقافية والتي تشمل مجالات يمكن وصفها بأنها مجالات أساسية للثقافة والتي تساهم في الحفاظ على التماسك الاجتماعي والأسري، حيث أن المرأة هي حاملة التراث الثقافي بعنصري الثقافة المادية أو غير المادية، وهي المعبر الناقل لثقافة المجتمع للأجيال[2].

ففي جمهورية الكونغو الديمقراطية لم تصل النساء إلى موقف المساواة الكاملة مع الرجل رغم إهمال الرجل للجانب الثقافي واهتمام المرأة به إلا أن العرف والقيود الاجتماعية لا تزال تحد من الفرص المتاحة لهن[3].

---

[1]– حسام الدين ذياب، **الثقافة الإفريقية: النساء وهوية المجتمع**، القاهرة – العربي الجديد، 2018، الصفحة الرئيسية للثقافة، العدد 03، ص 22.

[2]– المرجع نفسه.

[3]– **العنف ضد المرأة:** لا نهاية في مصر– مصر العربية، نسخة محفوظة، 17 ديسمبر 2016، على موقع: واي باك ماشين.

الفصل الثاني: دور المرأة في بناء السلام في القارة الافريقية

المرأة الإفريقية امرأة عاملة وتتنقل بين الثقافات الوافدة ومازالت بعض التقاليد الإفريقية يتمسكن بها بعض النساء، وقد غير الدين الكثير من عادات وتقاليد المرأة الإفريقية الموروثة في القارة فهي قارة متعددة الثقافات يسود فيها الجهل بين النساء، حيث لا تستطيع التمييز بين الجيد والرديء، حتى تسير على نهج معين فصارت تخلط بين الثقافات على سبيل الجهل فالمرأة ضحية لوسائل الإعلام السمعية والمرئية خاصة الإعلام الذي يبث باللغة المحلية التي تفهمها المرأة[1].

[1]- إبراهيم محمد، مقال متعلق بالمرأة الإفريقية، مجلة المرأة في الإسلام، 2016، على الموقع الإلكتروني: .www.alukah.net

الفصل الثاني: دور المرأة في بناء السلام في القارة الافريقية

خلاصة الفصل الثاني:

مما سبق ذكره وبعد البحث في عمليات مشاركة المرأة الإفريقية في بناء السلام، وذلك لعدة مستويات فبداية كانت مشاركة امرأة في المستوى الأمني بنقص خاصة في المناطق الريفية وكذا الوضع في المستوى السياسي لكن بعد ثورات واحتجاجات للنساء الإفريقيات وظهور جمعيات ومنظمات تحمي حقوق المرأة وأهمية مشاركتها في المجال السياسي والأمني أصبح للمرأة الإفريقية دور هام جدا في المستويين (الأمني والسياسي).

أما بالنسبة للمستويين الاقتصادي والاجتماعي وذلك حسب كل دولة وكل منطقة في القارة الإفريقية ومع كل التحديات فإن المرأة الإفريقية واجهتها وذلك لممارسة الحياة الاجتماعية والدخول في مجال الاقتصاد.

الفصل الثالث: واقع مساهمة المرأة في بناء السلام في الكونغو الديمقراطية

الفصل الثالث: واقع مساهمة المرأة في بناء السلام في الكونغو الديمقراطية

تعتبر جمهورية الكونغو الديمقراطية بلد شاسع من حيث المساحة والموارد، فمنذ القدم دخلت البلاد صراعات مستمرة ومتتالية أدت إلى خراب كلي للشعب وانتهاء البلاد، وهذا ما أدى الجماعات الدولية إلى محاولة إرساء الأمن والسلم الدوليين، وكان للمرأة دور في المساهمة في عمليات بناء السلام بمراحل متسلسلة ومساعدات عدة كما واجهت عدة تحديات وعقبات في عدة مجالات مما عطّل من مشاركتها في عمليات بناء السلام.

ومن خلال هذا الفصل الذي يعرض دراسة تطبيقية لجمهورية الكونغو الديمقراطية ومساهمة المرأة في بناء السلام فيها فقد قسم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث وكل مبحث إلى مطلبين وكل هذا بالترتيب التالي:

المبحث الأول: مسار بناء السلام في الكونغو الديمقراطية

المبحث الثاني: العوامل المساعدة لمساهمة المرأة في بناء السلام

المبحث الثالث: عقبات مشاركة المرأة في بناء السلام

الفصل الثالث: واقع مساهمة المرأة في بناء السلام في الكونغو الديمقراطية

المبحث الأول: مسار بناء السلام في الكونغو الديمقراطية

اتسم تاريخ جمهورية الكونغو الديمقراطية بالصراعات التي دارت بين الدولتين المتجاورتين أوغندا ورواندا، وهذه من أكبر المشكلات التي واجهتها البلاد وهي تشتت المصالح بتشتت البلاد وشعبها.

المطلب الأول: تاريخ النزاع في الكونغو الديمقراطية

أولا: الموقع الجغرافي

إن أي فهم حقيقي ودقيق للأحداث السابقة والتطورات الجديدة للنزاع الإثني الذي شهدته ولا تزال تشهده جمهورية الكونغو الديمقراطية وتأثير ذلك على منطقة البحيرات العظمى ككل يستوجب علينا ربطها بالثروات الاقتصادية التي تملكها الدولة زيادة على عامل تواصلها الجغرافي مع دول غير مستقرة أمنيا وموجات تدفق اللاجئين إليها الناجمة عن ذلك.

فكيف أثر موقع الكونغو الديمقراطية في تواصل النزاع الإثني فيها؟

تتوسط جمهورية الكونغو الديمقراطية القارة الإفريقية وعاصمتها كينشاسا، كانت تسمى سابقا زائير استقلت عن بلجيكا في 30 من جوان عام 1960م، حيث تعتبر ثالث أكبر بلد في إفريقيا من حيث المساحة بعد السودان والجزائر، وتعادل مساحتها أوروبا الغربية، ويزيد حجمها عن خمسة أضعاف مساحة كوت ديفوار وسيراليون مجتمعة، أما عن الحدود فهي تشترك مع 09 دول حيث يحدها جنوبا زامبيا وأنجولا وغربا جمهورية كونغو برازافيل والجدول الموالي يلخص جغرافية الدولة[1].

[1]- سمية بلعيد، **النزاعات الإثنية في إفريقيا وتأثيرها على مسار الديمقراطية فيها**، رسالة ماجستير، جامعة منتوري، كلية الحقوق، 2010/2009، ص، ص 126، 127.

الفصل الثالث: واقع مساهمة المرأة في بناء السلام في الكونغو الديمقراطية

الجدول رقم (03): جغرافية جمهورية الكونغو الديمقراطية

المساحة	2345410 كم^2	توزيع الحدود مع دول الجوار أنغولا 2511 كم
مساحة اليابسة	2267600 كم^2	- إفريقيا الوسطى 1577 كم
مساحة المياه	77810 كم^2	- بروندي 233 كم
طول الساحل	37 كم^2	- كونغو برازافيل 2410 كم
الحدود البرية الإجمالية	10744 كم^2	- رواندا 217 كم
		- تنزانيا 473 كم
		- أوغندا 765 كم
		- زامبيا 1930 كم
		نسبة الأراضي الصالحة للزراعة 03% مساحة الأراضي المروية 100%

المصدر: جمهورية الكونغو الديمقراطية... بيانات أساسية، على الموقع www.aljazeera.net/in-dcpth/...1-19-1-htm

ثانيا: تمركز النزاع

تعتبر مقاطعة كيفو (الشمالية والجنوبية) الواقعة في الجزء الشرقي من جمهورية الكونغو الديمقراطية محورا جغرافيا رئيسيا، لأكثر الحروب ضراوة وتدميرا في كل من وسط إفريقيا، وفي كلا الحربين الأهليتين اللتين عرفتهما الكونغو الديمقراطية (1997-1998)، (1998-2003)، إذ أن هاتين الحربين تعود جذورهما إلى مقاطعة كيفو، على الرغم من تصاعد عمليات الحرب في كل تراب الكونغو الديمقراطية، إلا أن معظم الاشتباكات تحدث في هذه المقاطعة من جهة أما من جهة أخرى فإن سبب تمركز النزاع فهو راجع إلى ما تزخر به هذه المنطقة من ثراء بالموارد الطبيعية الثمينة، كما تعد المنطقة موقع جيواستراتيجي باعتبارها أفضل طرق للمواصلات إلى البلدان المجاورة بالنسبة إلى أجزاء الكونغو الوسطى والغربية.

ثالثا: أسباب النزاع في جمهورية الكونغو الديمقراطية

الفصل الثالث: واقع مساهمة المرأة في بناء السلام في الكونغو الديمقراطية

كانت جمهورية الكونغو الديمقراطية تحت الإدارة الاستعمارية البلجيكية ما بين عامي 1989 إلى 1960 أديرت المستعمرة بصورة وحشية باعتبارها الإقطاعية الخاصة للملك "ليوبولد الثاني" ملك بلجيكا وقد توفي ما يقدر بثلث السكان، حوالي 10 ملايين شخص، نتيجة الوحشية والفوضى التي اتسم بها حكم الملك. تتمتع جمهورية الكونغو الديمقراطية بثروات طبيعية وافرة ولكن أغلبية السكان لا يستفيدون من هذه الموارد. ويعد نصيب الفرد من الدخل من بين الأدنى في العالم حتى تاتي البلاد في المرتبة 176 من بين 188 بلدا مؤشر التنمية البشرية على صعيد المساواة بين الجنسين تأتي جمهورية الكونغو الديمقراطية أيضا في مرتبة متدنية هي 153 من بين 159 بلد في مؤشر عدم المساواة بين الجنسين لعام 2016 وقد تعرضت النساء والفتيات بصورة غير متناسبة لمستويات مرتفعة من العنف والفقر أثناء الحرب الأهلية الكونغولية وظهرت دراسة استقصائية أجريت في عامي 2013 و2014 إلى أن 52% من النساء الكونغوليات اللاتي تزيد أعمارهن عن 15 عاما تعرضن للعنف الجسدي –وعلى الرغم من اعتماد القوانين تحمي النساء من الانتهاك والعنف إلا أنها لا تطبق في كثير من الأحيان– النساء والفتيات أقل قدرة على الوصول إلى التعليم من الرجال والفتيان.

ومنذ حصول البلاد على استقلالها في عام 1960، تعرضن لفترات متكررة من عدم الاستقرار السياسي والعنف، وبعد توليه السلطة عن طريق انقلاب في عام 1965 ظل جوزيف ديزيريه موبوتو (الذي عرف لاحقا باسم موبوتو سيسيكيو)، يحكم البلاد حتى عام 1997 وغير اسمها زائير في عام 1971 وفي التسعينات، وصلت التوترات السياسية والنزاع المسلح إلى ذروة جديدة حين شن تحالف القوى الديمقراطية من أجل تحرير الكونغو بقيادة لوران– ديزيريه كابيلا، هجوما ضد موبوتو[1].

وكان النزاع المسلح خلال الفترة 1996–1997 والذي يعرف باسم حرب الكونغو الأولى نتيجة لتزايد التوتر المحلي والإقليمي، وفي بداية القرن التاسع عشر كانت بلجيكا التي كانت تحكم رواندا أيضا قد أعادت توطين 85.000 من التوتسي والهوتو إلى المناطق الشرقية من جمهورية الكونغو الديمقراطية الحالية وقد ساءت التوترات بين الجماعات العرقية بسبب الأراضي وعلى مدار الستينات والسبعينات، حيث أدى العنف في روندا إلى دفع العديد من التوتسي للنزوح إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية.

وفي عام 1981 أجج موبوتو هذه التوترات سحب الجنسية الكونغولية من التوتسي وبنهاية التسعينات كانت هناك احتكاكات سياسية عميقة بسبب ملكية الأراضي وحقوق الجنسية للتوتسي، وقد تصاعدت هذه

[1]– سلسلة دراسات الحالة: **المرأة في عمليات السلام والانتقال**، جمهورية الكونغو الديمقراطية (2001–2003)، نوفمبر 2017، ص 02.

الفصل الثالث: واقع مساهمة المرأة في بناء السلام في الكونغو الديمقراطية

التوترات نتيجة التدفق الهائل لأكثر من مليون شخصا من الهوتو الروانديين إلى زائير في أعقاب الإبادة الجماعية الرواندية التي جرت عام 1994 ضد التوتسي والحرب الأهلية.

تطورت حرب الكونغو الثانية لتصبح أحد أكثر النزاعات المسلحة دموية منذ الحرب العالمية الثانية وتشير التقديرات إلى أنه ما بين عامي 1998 و2003 قتل 3.3 مليون شخص، سواء بصورة مباشرة أو غير مباشرة نتيجة العنف وانعدام الأمن وكان ما يقرب من 47% منهم من الأطفال واستخدام العنف الجنسي الجماعي والواسع الانتشار بصورة منهجية لتدمير مجتمعات بأسرها وإذلال الضحايا[1].

ولقد تعددت دوافع النزاع في الكونغو الديمقراطية بتعدد دوافع كل طرف لذلك سنحاول التركيز على الدوافع التالية:

1- الدافع الإثني:

إن العامل الإثني كان دافعا من دوافع قيام النزاع في الكونغو الديمقراطية لكونه مركب من عدة عوامل متداخلة بشكل تلقائي، إذ شكلت الإثنية من خلال الحربين التي شهدتهما الكونغو الديمقراطية وقودا للنزاع، من خلال الأحقاد والعداء بين مختلف الجماعات الإثنية الرئيسية القاطنة في الكونغو الديمقراطية والتي استغلها حكام جمهورية الكونغو الديمقراطية، فإذا عدنا لسياسات الحكام في استغلال الورقة الإثنية لا نجدها استغلت في إدارة الحروب، فمنذ استقلال الكونغو تعاقب على الحكم فيها ثلاث رؤساء هم: جوزيف كازافوبو « kazafobo joseph » وموبوتو « Mobutou » ولوران كابيل « Kabila Loren » عملوا على التلاعب بالورقة الإثنية وتسيير الحكم بهذا الأساس.

حيث أن موبوتو اتبع سياسة اتجاه إدارة الحكم قائمة على أساس تحويل الدولة إلى ملكية خاصة له، بالإضافة إلى ذلك انتهاجه من خلال إسناد مقاليد الدولة لأقاربه ناهيك عن عدم وجود عدالة في توزيع الموارد الطبيعية على سكان الكونغو الديمقراطية، ونتيجة لذلك نمت حركات إثنية معارضة لهذه السياسة والتي استندت إلى قواعد إثنية.

أما عزيمة كابيلا فلم تختلف سياسته عن سياسة موبوتو إذ قدم جميع المناصب الحساسة لأبناء جماعته الإثنية، "البالوبا" الأمر الذي اعتبراته الجماعات الأخرى تعديا على حقوقها وحرمانها منها. ونتيجة لهذا جاءت

[1]- المرجع نفسه، ص 03.

الفصل الثالث: واقع مساهمة المرأة في بناء السلام في الكونغو الديمقراطية

الحرب الثانية من 1998 إلى 2003 لتعبر من جديد على التوتر الإثني في شرق الكونغو الديمقراطية، والتي كانت نهاية الحرب الثانية اغتيال كابيلا في 2001 واستلام ابنه جوزيف كابيلا الحكم[1].

2- الدافع الاقتصادي:

يلعب العامل الاقتصادي في قيام النزاعات الدولية دورا كبيرا باعتباره بصورة كبيرة الهدف المسطر من مختلف الجماعات المتصارعة بل أكثر من ذلك يوجد من يربط بين قيام النزاع ووجود ثروات طبيعية، فصندوق النقد الدولي نشر تقريرا يشير إلى أن أكثر الدول النامية المعرضة لخطر الحروب الأهلية، هي الدول الغنية بالموارد الطبيعية[2].

وحينما نسقط ذلك على جمهورية الكونغو الديمقراطية، فنجد البلد غني بمختلف الموارد الطبيعية التي تقدر بـ 300 دولار فقد أسالت هذه الموارد الطبيعية لعاب مختلف المجموعات المتصارعة في هذا البلد، سواء كانت داخلية أو عابرة للقارات عن طريق الشركات المنتشرة داخل البلد، إذ أشارت صحيفة "كريستيان ساينز" الأمريكية أن الموارد الطبيعية في الكونغو الديمقراطية الدافع الرئيسي في إثارة النزاع في هذا البلد.

تتم عملية تهريب المعادن من جمهورية الكونغو الديمقراطية من طرف الجماعات المسلحة عن طريق البلدان المجاورة، ومن ثمة ليتم بيعها إلى الشركات المتعددة الجنسيات والتي بدورها تنقلها إلى أسواق شرق آسيا.

كما ساهم التخلف الاقتصادي في الكونغو الديمقراطية في تأجيج النزاع تحت تأثير العديد من العوامل، وهي المشكلات الاقتصادية الحادة والتي تنجم بسبب تخلف الهياكل الاقتصادية وهو ما يؤدي إلى بروز مشكلات البطالة والتضخم والمنافسة على الموارد على الأرض، مما يتسبب بدوره في نشوب توترات اجتماعية، وتساعد على تهيئة التربة للصراعات الداخلية والحروب الأهلية[3].

رابعا: طبيعة النظام الكونغولي وآليات تعامله مع المشاكل الإثنية

---

[1]- رفيق بوبشيش، المرجع السابق، ص 16.

[2] -Collier , Paul, « **Economic Causes of Civil Conflict and Their Implications for Policy**, Washington, D.C : The World Bank, Internet documentm http://www.worldbank.org/reseach/conflict/papers/civilconflict.htm, تاريخ الاطلاع 2020/04/10 على الساعة 16:00.

[3]- رفيق بوبشيش، المرجع السابق، ص 17.

الفصل الثالث: واقع مساهمة المرأة في بناء السلام في الكونغو الديمقراطية

لقد كان حكم موبوتو (Moubutou) الأطول في جمهورية الكونغو الديمقراطية حيث حكم البلاد لمدة 32 عاما عن طريق انقلاب عسكري مكنه من الوصول إلى السلطة، وقد أصدر دستور 1967 كوسيلة لإضفاء الشرعية على سلطته حيث كان هو رئيس الدولة ورئيس الحكومة وكانت له تدخلات في المجلس التشريعي وفي القوانين التي يصدرها، أما القضاء فقد سلبت منه السلطة حق الاستقلالية برجوعه للرئيس عند إصدار الأحكام، وعليه طوال حكمه جسد مبدأ تداخل السلطات وعدم الفصل بينها وتركزها في يده.

قد ينظر أن موبوتو أثار عملية التحول الديمقراطي وفقا لمطالب داخلية بسبب زيادة حدتها في الجانب الاجتماعي والاقتصادي وبداية التشكيك في نظامه لكن التحليل الأدق يغزوها إلى السياق الدولي الذي عمق من زيادة الضغوطات الخارجية على الأنظمة الاستبدادية بسبب زيادة اتهامها بارتكابها انتهاكات لحقوق الإنسان في حق شعوبها كل هذا يأتي في إطار فلسفة جديدة بعد انتهاء الحرب الباردة وبروز موجة الديمقراطية في العالم التي لم تكن الكونغو الديمقراطية بمنأى عنها[1].

الآثار المترتبة عن النزاع:

نتيجة للحربين الأهليتين اللتين عرفتهما الكونغو الديمقراطية، انهارت دولة الكونغو الديمقراطية بمختلف أبنيتها السياسية والاجتماعية، حيث ساهمت في تعطيل وظائف الدولة في مختلف المجالات، ففي المجال السياسي انهارت دولة سيطرت الجيش على الأمن في البلاد خاصة.

المطلب الثاني: مراحل بناء السلام في الكونغو الديمقراطية

أجّل الحوار الكونغولي المشترك نتيجة ممانعة للرئيس كابيلا، والذي عارض فكرة خضوع الحكومة لنفس الشروط التفوضية مثل باقي الوفود.

وفي يناير عام 2001م اغتيل الرئيس كابيلا وتولى الرئاسة ابنه "جوزيف كابيلا"، كان الرئيس الجديد أقل ممانعة فيما يتعلق بشروط التفاوضات وعقدت المفاوضات المسبقة في غابورون، بوتساوانا في عام 2001.

أجريت الجولة الأولى من المفاوضات في أثيوبيا في أكتوبر ولكنها فشلت بعد بضعة أيام بسبب قضايا التمثيل[2].

---

[1]- سمية بلعيد، مرجع سابق، ص 149.

[2]- Davis, L, **and Hayner**, **P**.**Difficult Peace**, **limited Justice** : ten years of Peace making in the DRC. New york, International center for transitional Justice, 2009, P 30.

الفصل الثالث: واقع مساهمة المرأة في بناء السلام في الكونغو الديمقراطية

وللحيلولة دون انهيار عملية السلام بأسرها، بدأ كوفي عنان، والذي كان يشغل منصب الأمين العام للأمم المتحدة في ذلك الوقت، اجتماعات رسمية في نوفمبر 2001م مع الحكومة الكونغولية ومع اثنتين من الجماعات المسلحة، واللتان كانتا في ذلك الوقت التجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية "غوما" وحركة تحرير الكونغو، وأدى هذا من الناحية الفعلية إلى إعادة فتح المفاوضات الرسمية والتي انتهت باتفاق ثنائي بين الحكومة وبين حركة تحرير الكونغو أطلق صن سيتي نص هذا الاتفاق على أن يبقى الرئيس كابيلا في منصبه أثناء الفترة الانتخابية وعيّن زعيم حركة تحرير الكونغو، ولم يوقع التجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية "غوما"، والذي كان في ذلك الوقت مدعوما من رواندا فقط، على الاتفاق ولو يوقع عليه أيضا عدد من الأطراف السياسية وأفراد المجتمع المدني.

كان الحوار الكونغولي المشترك عملية شاملة شاركت فيها الجهات المسلحة وغير المسلحة الموقعة على الاتفاق لوساكا لوقف إطلاق النار. كانت الأطراف المسلحة الرئيسية الثلاث هي حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية وحركة تحرير الكونغو التي ترعاها أوغندا، والتجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية الذي ترعاه رواندا[1].

وكان الأخير أحد الفصائل الناتجة عن انقسام التجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية بعد توقيف اتفاق لوساكا لوقف إطلاق النار. وقد خصصت المقاعد التي كانت مخصصة في الأصل للتجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية إلى التجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية "غوما".

وهناك مساعي حميدة مبذولة للتهدئة من النزاع فخلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصل مبعوثي الخاص بذل مساعيه الحميدة، بتنسيق وثيق مع الشركاء الوطنيين والإقليميين والدوليين، دعما لتنفيذ الاتفاق الإطاري بشأن السلام والأمن والتعاون، فقد نفذت بعض المبادرات للمساعدة على معالجة قضايا عالقة متصلة بتحييد القوى الهدامة للبلاد وذلك بالمواصلة لدعم عمليات الحوار إلى جانب الأنشطة الهادفة لنهوض النساء والشباب والمجتمع المدني[2].

وقد تبادلت الأمم المتحدة والاتحاد الإفريقي وجهات نظر بشأن الوضع السياسي بهدف دعم إحراز مزيد من التقدم في تنفيذ الاتفاق السياسي المبرم في 31 ديسمبر 2016. وأعربوا عن قلقهم إزاء الوضع الأمني

---

[1]- Davis, L, and Hayner, op-cit, P 32.

[2]- **تقرير الأمين العام عن تنفيذ الاتفاق الإطاري بشأن السلام والأمن والتعاون لجمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة**، مجلس الأمن، 2018/2017، ص 12.

الفصل الثالث: واقع مساهمة المرأة في بناء السلام في الكونغو الديمقراطية

ووضع حقوق الإنسان في العديد من المناطق مما أدى إلى أعمال العنف ضد المدنيين وتشريد أعداد كبيرة من الأشخاص وشجعوا سلطات جمهورية الكونغو الديمقراطية على التعاون مع عمليات التحقيقات الدولية في الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان وعمليات القتل الأخرى[1].

وأكدوا الحاجة إلى اتحاد الجهات الفاعلة الإقليمية والشركاء الدوليون، بما في ذلك المؤتمر الدولي لمنطقة البحيرات العظمى والجماعة الإنمائية للجنوب الإفريقي (سادك)، في دعوة أصحاب المصلحة السياسيين إلى التنفيذ السريع للاتفاق المبرم في 31 ديسمبر، واللجوء إلى الحوار لحل الخلافات واتخاذ خطوات من شأنها أن تساعد لضمان الاتفاق الإطاري للسلام والأمن والتعاون من أجل جمهورية الكونغو الديمقراطية[2].

1) إستراتيجية الدعوة الفعالة للنساء:

اعتمدت الجماعات النسائية على استراتجيات للنقل لضمان وصول مداخلاتهن إلى الميسر وإلى مائدة المفاوضات وضعت هذه الاستراتيجيات أثناء ورش العمل الرفيعة المستوى الخاصة بحل المشكلات وتم تضمينها في خطاب مفتوح بالإضافة إلى الميسر ساعدت هذه الاستراتيجيات بصورة فعالة على زيادة أعداد النساء في الحوار على الرغم من عدم وجود معايير لشمول النوع الاجتماعي في إجراءات الاختيار[3].

بالإضافة إلى ذلك استخدمت الجماعات النسائية العديد من الاستراتيجيات الأخرى لتعزيز عملية السلام ومطالبهن، وفي بداية مارس 2002 أضربت الجماعات النسائية عن الطعام للضغط من أجل مفاوضات جديدة إثر عدم إحراز تقدم في المحادثات، وحينما استؤنفت المفاوضات في صن سيتي نشرت النساء مطوية بعنوان « La Pensée Du Jour » (فكرة اليوم) للتعليق على القضايا التي تناقش ومدى أهميتها للنساء، كما عقدن مؤتمرا صحفيا في اليوم الدولي للمرأة (08 آذار/ مارس 2002) للدعوة إلى إجراء مفاوضات بناءة وإنهاء العنف ضد النساء في النزاع الكونغولي المسلح[4].

---

[1]- Naidoo, S : **the Inter– Cougolese Dialouge** : Negotiations for a Democratic state or Formalisation of New Scramble, Johansborg Friedrich Ebert Stiftung, 2002, P 75.

[2] -Naidoo, s, op-cit, P 78.

[3] -Women of the démocratic, Republic of Congo, « **the nairobi declaration** », action plan, nairobi 2002.

[4] -Borvier. P. and Bamboko. F. Le Dialogue Intergolais : **anotomie d'une négociation à la lisière du choos**, paris, Harmattan, 2004, P, 26.

2) التحالف القوي للنساء:

بدأ بناء التحالفات بين النساء عبر الخطوط الحزبية في ورش العمل رفيعة المستوى الخاصة بحل المشكلات في نيروبي قبل المفاوضات في صن سيتي أدت ورشة العمل من الناحية الفعلية إلى تسوية الاختلافات الداخلية بين المشاركات البالغ عددهن 64 امرأة فيما يتعلق بمواقفهن المختلفة كعضوات في الحكومة أو الفصائل المسلحة أو المجتمع المدني أتاحت القدرة على تسوية خلافاتهن الداخلية للنساء إصدار إعلان وخطة عمل نيروبي وبناء تحالف نسائي استمر طيلة المحادثات الأولى في "صن سيتي" والإعلان عن مطالب موحدة في المفاوضات. وقد لعب التحالف دورا حاسما في ضمان تضمين العديد من النصوص المتعلقة بالنوع الاجتماعي لاحقا في الاتفاق الذي تم التوصل إليه في بريتوريا (الاتفاق الشامل الجامع)، بالإضافة إلى إنشاء وزارة للنوع الاجتماعي وشؤون الأسرة في الإدارة الانتقالية[1].

3) معايير وإجراءات الاختيار الحصرية:

قيدت إجراءات الاختيار إدماج النساء واللاتي عانين من نقص التمثيل في كافة الوفود لم تكن هناك حصة مخصصة للنساء نفذت إجراءات الاختيار بالنسبة للجماعات المسلحة من خلال الترشيح الداخلي والذي اختير من خلاله عدد قليل للغاية من النساء وفي المقابل، انتخب مندوبو المجتمع المدني والأحزاب السياسية غير المسلحة من نظرائهم من خلال انتخابات محلية وعلى الرغم من أنه كان من المقرر أن يشرف الميسر ما سيره وفريقه على الانتخابات إلا أن القيود الأمنية أدت إلى عدم تمكنهم إلا من زيارة بعض المناطق في جمهورية الكونغو الديمقراطية أجريت الانتخابات في المقاطعات طبقا لنظام الأكثرية والذي يعطي ميزة للمرشحين ذوي الخبرات السياسية الراسخة، وبالتالي أدى إلى تقييد اختيار النساء[2].

في أثناء المفاوضات التي أجريت في أديس أبابا في تشرين الأول/ أكتوبر عام 2001، كانت هناك 06 نساء فقط بين المندوبين البالغ عددهم 74 مندوبا. وفي ظل تأثير مناصرة المنظمات النسائية تشجع .... مختلف الأطراف (المسلحة وغير المسلحة) على تضمين المزيد من النساء زادت وفد المجتمع المدني من حصة النساء

[1] – **المرأة في عمليات السلام والانتقال، جمهورية الكونغو الديمقراطية (2001–2003)**، المرجع السابق، ص 08.

[2] -Ibid, P, 27.

المندوبات إلى 25% ونتيجة لذلك زادت المشاركة الإجمالية للمرأة عبر الجماعات المتفاوضة إلى 11% حينما بدأت المفاوضات في صن سيتي[1].

4) الهيمنة على صنع القرار من قبل الجهات الفاعلة المسلحة:

أعطى اتفاق لوساكا لوقف إطلاق النار جميع أطراف الحوار الكونغولي المشترك سلطة متساوية في اتخاذ القرارات ولكن لم يتم تنفيذ هذا إلا ظاهريا فيما بدأ أن مصالح أطراف النزاع المسلحة الرئيسية قد تمت حمايتها، ربما بتواطؤ من وفود المجتمع المدني والمجموعات المدنية والمجموعات السياسية المعارضة غير المسلحة وبعد سنوات من انتهاء الحوار، لا يزال مندوبو المجتمع المدني يتكون في أن بعض نظرائهم صوتوا لصالح أطراف النزاع المسلحة الرئيسية مقابل مناصب سياسية أو نفوذ. وبالإضافة إلى ذلك يدعي أحد مندوبي المجتمع المدني والذين وقعوا في ذلك الوقت على الاتفاق غير مدركين للتغيرات التي أدخلت عليه[2].

المبحث الثاني: العوامل المساعدة لمساهمة المرأة في بناء السلام

هنالك عدة سبل وآليات لإدماج المرأة في المفاوضات السلمية والوساطة وتتراوح تلك الوسائل ما بين الجلوس على طاولة المفاوضات إلى القيام بالحشد الجماهيري على مستوى القاعدة الشعبية.

المطلب الأول: سبل وآليات مشاركة المرأة في بناء السلام

خلال فترة النزاع تكون المرأة متحملة مسؤوليات جد كبيرة على ظروف النزاع، وحسب الإحصائيات فإن النساء والأطفال الأكثر تعرضا للخطر خلال الحرب سواء في الهجرة أو اللجوء لدول أخرى للهروب من الحرب.

أولا: التمثيل المباشر على طاولة المفاوضات ضمن وفود سياسية أو مستقلة

يعد تمثيل المرأة في مواقع صنع القرار من أهم الوسائل التي تعم حضور النساء في الحياة السياسية العامة للبلاد ويأخذ هذا التمثيل اتجاهين: إما عبر نظام الحصص (الكوتا) الذي يشجع على مشاركة المرأة السياسية في المجالس المنتخبة حيث يأخذ نظام الكوتا ثلاثة أشكال تتمثل أولا في الكوتا القانونية أو الدستورية التي تنص على تخصيص نسبة محددة من المقاعد في المجالس التشريعية للنساء على رؤوس قوائمها الانتخابية، أما الشكل

[1]- **المرأة في عمليات السلام والانتقال، جمهورية الكونغو الديمقراطية (2001-2003)**، المرجع السابق، ص 09.

[2]- المرجع نفسه، ص 10.

الفصل الثالث: واقع مساهمة المرأة في بناء السلام في الكونغو الديمقراطية

الثالث فهو الكوتا الطوعية، التي تعتمدها بعض الأحزاب بناءا على مبدأ اشتراك المرأة الذي تتبناه دون وجود نص قانوني يفرض عليها ذلك.

وتطرح الكوتا كحل مرحلي لمشكلة تغييب المرأة وضعف مشاركتها في الحياة السياسية ولكن يبقى تمثيل النساء من خلال الوفود السياسية خير قادر على خدمة احتياجات جمهور النساء بدرجة كبيرة في المنطقة لأن الإطار الحزبي يفرض على المرشحات الالتزام بأهداف الحزب[1].

أما الاتجاه الآخر للتمثيل: فهو يتم عبر الوفود المستقلة التي تطرح احتياجات النساء كأولوية دون أي اعتبارات حزبية؛ ويمكن لهذه الوفود ممارسة الضغط بصفة أكبر عبر القيام بالتنسيق الاستراتيجي مع وفود نسائية أخرى من أجل تعزيز العمل على المصالح المشتركة.

1- الكونغو (1999-2003):

كان النساء في بداية المفاوضات الكونغولية (ما بين عامي 1999-2003) حضور ضعيف جدا، بل يكاد يكون منعدما، حيث نجد ست نساء من أصل 362 عضوا مشاركا وقد تمكنت المجموعات النسائية المحلية من زيادة أعداد النساء المشاركات بصفة ملحوظة من 06 مشاركات إلى 40 مندوبة في مفاوضات مدينة صن سيتي[2].

2- طرق إدماج المجموعات النسائية:

شاركت النساء في الحوار الكونغولي المشترك بطريقتين أولا: كانت النساء ممثلات تمثيلا مباشرا على مائدة المفاوضات.

ثانيا: شاركت في ورشة عمل رفيعة المستوى خاصة بالنساء والتي عقدت في نيروبي قبل مفاوضات صن سيتي فمن الحوار الكونغولي المشترك.

3- عضوات الوفود في الحوار الكونغولي المشترك:

[1]- **مشاركة المرأة في العملية السلمية والمفاوضات في العالم العربي**، هيئة الأمم المتحدة: المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، الموقع الإلكتروني: www.UN.com

[2]- - المرجع نفسه.

اتخذت القرارات في الحوار عن طريق التوافق من خلال اللجان الفرعية المواضعية الخمس بالإضافة إلى الجلسة العامة المتعلقة بالنوع الاجتماعي إلا من لجنة الشؤون الإنسانية والاجتماعية والثقافية وكانت هذه اللجنة هي الوحيدة أيضا التي ترأسها امرأة وهي "إيلين جونسون سيرلان" (والتي أصبحت فيما بعد رئيسة ليبريا في عام 2006) أضيفت توصيات متعلقة بالنوع الاجتماعي لاحقا الاتفاق الذي تم التوصل إليه في بريتوريا. وهو الاتفاق الشامل الجامع، والتي تضمنت من بين الأمور ما يلي:

- إنشاء مركز لإعادة تأهيل النساء والفتيات المتضررات من الحرب.
- تخصيص حصة قدرها 30% للنساء في كافة قطاعات صنع القرارات على المستوى الوطني.
- تعديل القوانين التي تميز ضد النساء[1].

4- ورش العمل:

تندرج ورش العمل ضمن مشاريع المنظمات غير الحكومية والمؤسسات الأكاديمية المعنية ببناء السلام وفض النزاعات وتهدف إلى توفير مساحات حوارية الأطراف دون ممارسة أي ضغوط لدفعهم نحو التوافق إنما تلتزم فقط بوضع المناقشات في إطار سلمي إيجابي وقد تتواصل لسنوات وتساعد هذه الورش النساء اللاتي لم يتمكن من المشاركة في المفاوضات على إيجاد فضاء لمناقشة وبناء مواقف مشتركة ورسم إستراتيجية واضحة للتمكن من التأثير بواسطة هذه البيانات الموحدة خلال صياغة الاتفاق.

وتعمل هذه الورش على المستوى المباشر بعد قيادات الصف الأول (التي تتفاوض ضمن ما يسمى بالمسار الأول) ويشارك فيها المساعدون أو المستشارون والخبراء، كما تشمل أيضا كوادر من المجتمع المدني والمؤثرين على الرأي العام ويعرف هذا المستوى من المفاوضات بالمسار الثاني بينما يكون أي تقارب أو مبادرة سلمية على مستوى عامة الشعب أو أفراد المجتمعات المحلية أو مؤيدي الأطراف على المسار الثالث[2].

شكل رقم (02): المسارات الثلاث في المفاوضات

[1]- **المرأة في عمليات السلام والانتقال جمهورية الكونغو الديمقراطية (2001-2003)**، مرجع سابق، ص 6.

[2]- **مشاركة المرأة في العملية السلمية والمفاوضات في العالم العربي**، المرجع السابق، ص 49.

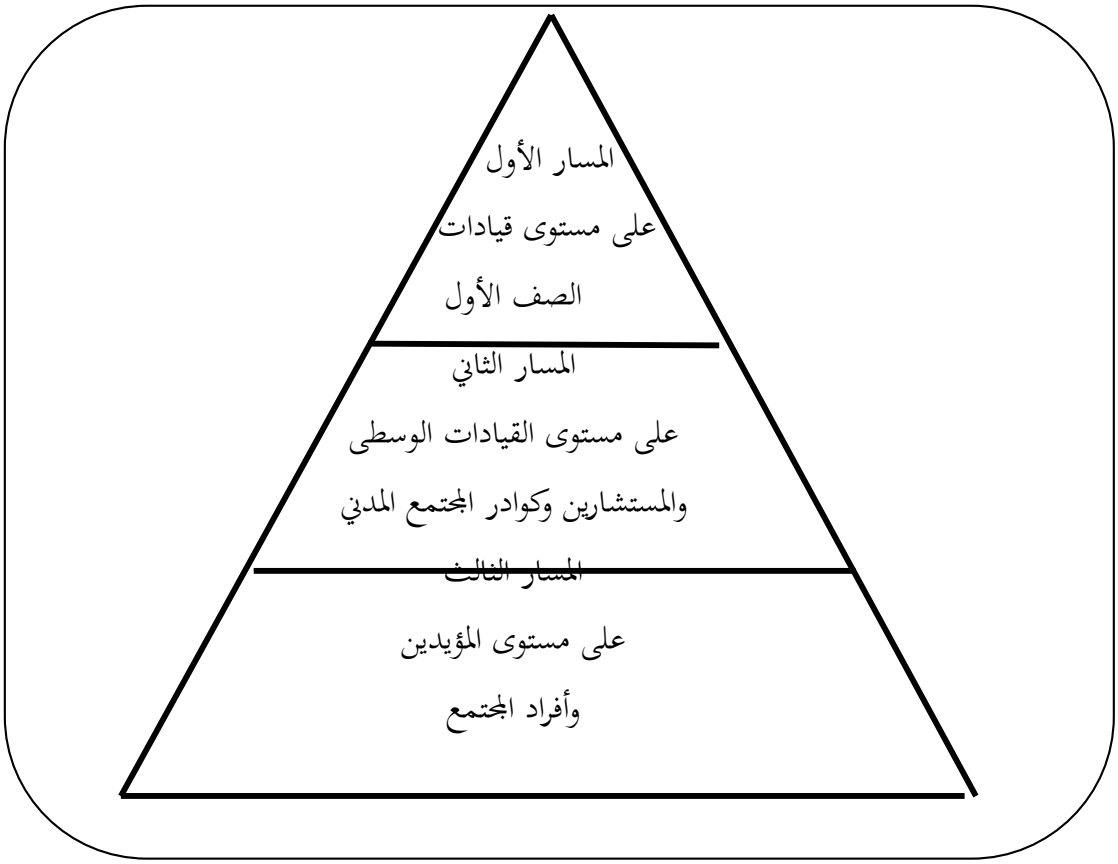

المصدر: مشاركة المرأة في العملية السلمية والمفاوضات في العالم العربي، **هيئة الأمم المتحدة: المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة**، الموقع الإلكتروني: www.UN.com ، ص 48.

5- الحشد الجماهيري:

يتم عبر حشد مجموعات كبيرة من المواطنين في مسيرات ومظاهرات سلمية، ورفع شعارات ومطالب وطنية مشتركة يريد الجمهور فرضها أو الضغط على الأطراف للالتزام بها و تزداد فاعلية الحراك الجماهيري عندما تتم تغطيته إعلاميا و عبر مواقع التواصل الاجتماعي.و غالبا ما يظهر هذا الحشد الجماهيري كنتيجة تصاعدية من قبل القواعد الشعبية حيث تعتمده للضغط و المطالبة من أجل تحقيق أهداف مشتركة تمثل المصلحة الوطنية مثل وقف الحرب أو التوقيع على اتفاقية السلام أو المطالبة ببعض الإصلاحات السياسية.

الفصل الثالث: واقع مساهمة المرأة في بناء السلام في الكونغو الديمقراطية

وبإمكان المرأة اعتماد أسلوب الحشد الجماهيري بفاعلية وتأييد عدة طرق خارجية للتعبير عن مطالبها كما يمكنها اعتماد هذا الأسلوب للضغط على الأطراف بالمفاوضات أو لإدراج فصل ما في الاتفاق يهم حقوقها واحتياجاتها في المرحلة القادمة أو للدفع إلى توقيع اتفاقية السلام[1].

المطلب الثاني: العوامل المؤثرة في مشاركة المرأة في بناء السلام

هناك عدد من العوامل المؤثرة على إدماج وإشراك المرأة في العملية السلمية، ومدى قدرتها على التأثير في مسار صياغة الاتفاقيات وصنع القرار؛ ويمكن تصنيف هذه العوامل إلى صنفين: فهناك أولا عوامل متعلقة بطريقة تصميم عملية الإدماج، ونجد ثانيا العوامل المتعلقة بالسياق، والتي يتعدى تأثيرها مسائل إعاقة الإدماج للمرأة وتعطيل مشاركتها، ليصل إلى قابلية تنفيذ الاتفاق، والعمل على جدول الأعمال المقرر في نهاية المفاوضات.

والجدول التالي يبين العوامل الخاصة التي تعزز من مشاركة المرأة في المفاوضات

الجدول رقم (04): العوامل التي تعزز أو تعيق إدماج المرأة في المفاوضات السلمية

عوامل خاصة بعملية الإدماج	عوامل خاصة بسياق العملية السلمية
1- إجراءات ومعايير اختيار المشاركين. 2- طرق أخذ القرار. 3- التحالفات النسائية. 4- عوامل الإيصال. 5- موقف الأطراف المشاركة من المرأة.	1- موقف النخبة ومدى دعمها أو عرقلتها لعملية الإدماج. 2- توفر قاعدة شعبية وتأييد جمهوري قوي. 3- دور الجهات الدولية والإقليمية في التأثير على الإدماج. 4- تمثيل المرأة لفئات أو انتماءات متباينة.

المصدر: مقال مشاركة المرأة في العملية السلمية والمفاوضات في العالم العربي، هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، الموقع: http://www.UN.gr

أولا: عوامل خاصة بعملية الإدماج

تؤثر العوامل الخاصة بعملية الإدماج في مدى قدرة المرأة على المشاركة والتأثير في سير المفاوضات.

[1]- **مشاركة المرأة في العملية السلمية والمفاوضات في العالم العربي**، هيئة الأمم المتحدة: المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، الموقع الإلكتروني: www.UN.com

الفصل الثالث: واقع مساهمة المرأة في بناء السلام في الكونغو الديمقراطية

1- إجراءات ومعايير اختيار المشاركين[1]:

- ترتبط فعالية وشرعية عملية المفاوضات ارتباطا وثيقا بإجراءات ومعايير اختيار المشاركين.

- يتم ضمان مشاركة المرأة في جميع مراحل عملية صنع السلام، عبر تحديد معايير رسمية تساعد على إدماج النساء، وجعلهن فاعلات، غما عن طريق المشاركة في المراقبة، أو المشاورات، أو الحضور ضمن اللجان الرسمية وغير الرسمية.

- تساعد المعايير والإجراءات الموضوعية في زيادة تأثير وإدماج المرأة، حيث إن النساء اللاتي يتم اختيارهن يكن مؤهلات للاندماج في كل أنماط عمليات السلام وجميع مراحلها.

- مشاركة المرأة بأعداد كبيرة في مختلف مراحل المفاوضات لا تدل على مدى فاعلية مشاركتها أو زيادة تأثيرها.

- أحيانا مهما بلغ تمثيل النساء في المفاوضات، فإنه يتم استبعادها في مراحل صنع القرار وصياغة الاتفاقيات، حيث تتخذ عادة إما بتصويت الأغلبية، أو خلف الأبواب المغلقة، أو ضمن جلسات سرية، لا يكون للمرأة – عادة– أو للمشاركين الآخرين (أعضاء الوفود المتفاوضة) مجال للحضور فيها، وفي بعض الأحيان قد يقع إبرام الاتفاقيات دون إجراء المفاوضات.

2- طرق أخذ القرار[2]:

- تؤثر طريقة أخذ القرار على قدرة المرأة على إثبات وجودها وممارسة نفوذها فيما بعد الاتفاق.

- يمكن للإجراءات المتخذة في عملية صنع القرار أن تنقل مشاركة المرأة من الحضور الشكلي إلى المساهمة الفعلية.

- مشاركة المرأة بأعداد كبيرة في العملية السلمية دون تفصيل صلاحياتها التي تعطيها مساحة للعمل والمشاركة الفعالة، يحد من قدرتها على التأثير.

3- التحالفات النسائية:

- يمكن للنساء تحقيق تأثيرأكبر، وممارسة الضغط على طاولة المفاوضات وذلك عند تشكيلهن للتحالفات وقيامهن بحشد تأييد الجهات والأطراف التي تشاركهن نفس الرؤى ولمصالح.

---

[1] - International Alert : **Gender and Peace Support Organizations** : Opportunities and Challenges to Improve Practice, 2001.

[2]- ورقة بحثية بعنوان: **جعل المرأة مؤثرة وليس مجرد إحصائها**: تقييم إدماج المرأة وتأثيرها على مفاوضات السلام، موقع هيئة الأمم المتحدة: https://www.un.org

– لابد للمجموعات النسائية المشاركة في مسار بناء السلام والحياة السياسة من الاتحاد والتحالف فيما بينها، وتجاوز الاختلافات الفرعية من أجل المصالح الرئيسية المشتركة.

– تساعد ورش العمل الهادفة لحل المشكلات –والتي تشارك فيها المجموعات النسائية– على إيجاد أرضية مشتركة، وبناء قاعدة عمل موحدة للوصول للأهداف المطلوبة وبالتالي فرضها على طاولة المفاوضات، وضمان إدراجها في الاتفاقيات الرئيسية.

– يمكن للتحالفات النسائية دفع الأطراف نحو التقدم في عملية المفاوضات لتوقيع الاتفاقيات.

– تستطيع المجموعات النسائية تقديم الدعم بعضها لبعض من أجل بناء الإستراتيجية للضغط والحشد فعالة.

4– عوامل الإيصال[1]:

– تضمن الطرق والاستراتيجيات المعتمدة في الإيصال لمقترحات المرأة إلى طاولة المفاوضات وأخذ مقترحاتها بعين الاعتبار من قبل الأطراف المتفاوضة.

– ترتبط الآليات والطرق المعتمدة في الإيصال بضمان فاعلية عملية الإدماج التي تحدث خارج دائرة المفاوضات.

– وجود خطاب أو مقترحات موحدة واضحة ومدروسة جيدا من قبل نساء مختصات وعلى علم بتقنيات الإقناع والمناصرة، مع القيام بتوثيقها وكسب التأييد العام عليها.

5– موقف الأطراف المشاركة من المرأة[2]:

– يؤثر مدى تقبّل أطراف النزاع لمشاركة المرأة بدرجة كبيرة في فاعلية مشاركتها وحضورها، حيث يمكنهم دعمها وتشجيعها أو على العكس عرقلة عملها ومنعها من التأثير الفعلي.

– إن جهل الوسطاء والمستشارين بالدور المهم الذي يمكن أن تلعبه النساء في الدفع نحو الاتفاق من الممكن أن يعرقل المشاركة الفعالة للمرأة في عملية بناء السلام.

– يمكن للنساء اللاتي يعملن ضمن فريق الوساطة ويشغلن مواقع قيادية أن يكون لهن دور فعال في تشجيع ودعم مشاركة المرأة بطرق مختلفة ولكن رغم ذلك نجد أن مشاركة المرأة في إدارة المفاوضات محدودة نوعا ما.

ثانيا: عوامل خاصة بسياق العملية السلمية

---

[1]– المرجع نفسه.

[2]– جعل المرأة مؤثرة وليس مجرد إحصائها، مرجع سابق.

الفصل الثالث: واقع مساهمة المرأة في بناء السلام في الكونغو الديمقراطية

هي العوامل السياسية والعوامل الخاصة بالمرأة التي من شأنها التأثير المباشر على مدى فاعلية مشاركة النساء في العملية السلمية.

1- موقف النخبة ومدى دعمها أو عرقلتها لعملية الإدماج[1]:

- تعد النخب السياسية من الأطراف الأكثر تشبثا بمصالحها، والأكثر تطلعا لاحتكار السلطة والمراكز القيادية داخل الدولة لذا غالبا ما تكون هذه النخب رافضة للتغيير والمشاركة.

- من الممكن أن تمارس النخب السياسية الرافضة لبنود اتفاقات السلام النهائية عدة أشكال من الضغط على الحكومات والسلطات المنفذة، حتى تقوم بالتلاعب ببعض بنود الاتفاق وتكيفها حسب ما يخدم المصالح، وقد تكون بنود إدماج المرأة في الحياة السياسية ومعايير اختيار المشاركات من ضمن الأحكام التي يتم استغلالها وبلورتها بما يزيد من تمثيل هذه النخب على حساب إعطاء فرصة المشاركة لأطراف أو فئات أخرى.

- من شأن الشبكات النسائية الدولية أن تدعم الشبكات المحلية كثيرا، وتدفعها لتوسيع نطاق عملها والقيام بعمليات التعبئة.

2- توفر قاعدة شعبية وتأييد جمهوري قوي:

- تخدم القاعدة الشعبية بدرجة كبيرة مصالح الفئات الهشة.

- وجود تأييد شعبي جماهيري كبير من شأنه أن يزيد من فاعلية عملية الضغط التي تعتمدها الجم وعات النسائية المطالبة بالتغيير وبحقها بالمشاركة.

- يمكن رسم إستراتيجية واضحة شاملة لكل الفئات المعنية بقضايا المرأة من أجل تأييد الجماهير والعمل على حشد القاعدة الشعبية.

3- دور الجهات الدولية والإقليمية في التأثير على عملية الإدماج[2]:

---

[1] - Thania Paffenholz, Nick Ross, Steveen Discon, Anna-Lena Schluchter and Jacqui True, « **Making Women Count-Not Just Conting Women : Assessing Women's Inclusion and Influence on peace Negotiations**», Geneva Inclusive peace and transition Initéative (the Gradute Intitute of International and Dévelopment Studies) and UN Women, April 2016, P 100.

[2] -Thania Paffenholz, Nick Ross, **Steveen Discon**, **Anna-Lena Schluchter and Jacqui True**, Op-cit, P 106, 107.

الفصل الثالث: واقع مساهمة المرأة في بناء السلام في الكونغو الديمقراطية

– من الممكن أن تدعم الجهات الإقليمية والدولية مشاركة المرأة في العملية السلمية وذلك عبر توفير بعض التمويلات أو الدعم للمجتمع المدني والحركات النسائية العاملة على بناء السلام والساعية إلى تأسيس مسار انتقالي مبني على التشارك والمساواة.

– تستطيع الجهات الإقليمية تفصيل مشاركة النساء من خلال تدخلها في المفاوضات إما ضمن فريق الوساطة أو بصفة الرقيب أو كحلفاء.

– قوة حضور المجموعات النسائية ومنظمات المجتمع المدني المحلية والدولية على الساحة تساهم على الأصعدة التالية:

- تنوع طرق مشاركة المرأة في الحياة السياسية خلال مراحل النزاع وما بعدها في المرحلة الانتقالية يعزز بدرجة كبيرة من تأثيرها على مسار العملية السلمية.
- توفر قاعدة نسائية نشطة في مراحل ما قبل النزاع، يساعد بدرجة كبيرة في إنشاء مساحة عمل مشتركة توفر الخبرات والموارد الضرورية.
- امتلاك القاعدة النسائية للتجربة والخبرة في الحياة السياسية العامة يجعل العمل ضمن مجموعات أسهل وأكثر نظاما، وذا تأثير وفاعلية.
- يمكن لمنظمات المجتمع المدني النسائية القائمة أن توفر قاعدة بيانات وخبرات عملية وتجارب ميدانية مفيدة جدا، يمكن الاستناد عليها لبناء إستراتيجية العمل المشترك، حيث أن تكون أكثر اطلاعا على القوانين والمواثيق الدولية التي تخدم المصالح الجندرية.

4– تمثيل المرأة لفئات وانتماءات متباينة[1]:

– يمكن لتباين الهويات النسائية أن يشكل عائقا أمام تمثيل المرأة كنوع اجتماعي، بغض النظر عن انتمائها وعقيدتها وتوجهاتها.

– من الممكن أن يقع استغلال حضور المرأة في المفاوضات من قبل الجهات التي تنتمي إليها، للقيام بكسب التأييد وتوجيه المسار للمفاوضات نحو تحقيق مصالحها.

[1]– **جعل المرأة مؤثرة وليس مجرد إحصائها**: تقييم إدماج المرأة وتأثيرها على مفاوضات السلام، مرجع سابق.

الفصل الثالث: واقع مساهمة المرأة في بناء السلام في الكونغو الديمقراطية

– إن إدماج النساء في المفاوضات وفقا لاعتبارات جندرية، يهدف أساسا إلى ضمان مبدأ التشريك والمساواة بين الرجل والمرأة، لذا فإن بروز اعتبارات الهوية الفردية والانتماءات، من شأنه عرقلة العمل على المبادئ الجماعية والمصالح الجندرية المشتركة.

لا يمكن للدول الملتزمة باتفاقيات دولية تنص على مبادئ المساواة وعدم التمييز بين الجنسين، أما بسبل المنظمات والمشاركات النسائية فيها كمجموعات للمطالبة بحقهن في الإدماج والمشاركة في الحياة العامة فهي التي فعّلت دور المرأة في الحياة العامة وفي كل مجالاتها.

المبحث الثالث: عقبات مشاركة المرأة في بناء السلام

واجهت المرأة في مشاركتها في عمليات بناء السلام عدة عقبات في عدة مجالات وركزت على المجالات المهملة من قبل الرجل مع متابعتها لمجالات المتبعة للرجل وهي (السياسة، الأمنية) والمعيقات المهملة من قبل الرجل هي (الثقافية، الاجتماعية) وهذه هي التحديات التي واجهت المرأة في عمليات بناء السلام.

المطلب الأول: المعوقات السياسية

تعد المعوقات السياسية من أهم العوائق التي تترك آثارها السلبية في قضية تمكين المرأة، ومع أنه في معظم البلدان العربية، على الصعيد النظري، لا توجد قيود دستورية أو قانونية على مشاركة المرأة السياسية في الأحزاب والبرلمان والحكومة ومواقع اتخاذ القرار لكن هناك فجوة بين المواد القانونية المتعلقة بمشاركة المرأة دون تمييزها عن الرجال وبين ممارسة السلطة السياسية التسلطية على المجتمع، والتي تنعكس بدورها سلبا على المرأة فضلا عن الأعراف والتقاليد التي تحد من مشاركة المرأة سياسيا، فالسلطة في العديد من البلدان العربية، والأعراف والتقاليد تعطل مشاركة المرأة في العمل السياسي وتؤثر في التطبيق الفعلي لمبدأ سيادة القانون.

إن هيمنة الثقافة البطريكية (الأبوية) المتداخلة مع قيم الهيمنة والتفوق والإخضاع والتي حصرت دور المرأة في الوظيفة الاجتماعية والأسرية أدت وتؤدي دورا بالغ السوء في قضية تمكين المرأة.[1]

فضلا عما سبق يمكن الإشارة إلى ضعف فاعلية المنظمات النسائية العربية، ويمكن إرجاع ذلك إلى ما يأتي:

[1]– صابر بلول، التمكين السياسي للمرأة بين القرارات والتوجهات الدولية والواقع، **مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية**، المجلد 25، العدد 2، 2009، ص، 664.

– قلة الموارد المالية، فالدعم الذي تلقاه المرأة من خلال المنظمات قليل جدا، وهذا يستلزم بناء إستراتيجية مستمرة.

– غياب إستراتيجية تمكين شاملة، حيث أدت إلى ضعف الوعي بأهمية تمكين الأجهزة التنفيذية خصوصا المرأة الريفية.

– ضعف عملية بناء قدرات المنظمات وتحويلها إلى مؤسسات فاعلة ذات قيادات مؤهلة.

– الافتقار إلى التفاعل والتواصل وتبادر الخبرات مع الأطراف المختلفة ذات الخبرات والإمكانيات.

– وجود القوانين المقيدة لنشاط الجمعيات، فالتشريعات العربية تقيد بدرجات متفاوتة حرية تكوين الجمعيات وتخضعها عندما تنشأ بأشكال مختلفة من الإشراف والرقابة، ومحاصرة المنظمات والجمعيات يتيح الفرص أمام النساء للمشاركة والتدريب والتأهيل من أجل تكوين القيادات النسائية المجتمعية[1].

المطلب الثاني: المعوقات الأمنية

يعتبر الجانب الأمني من أهم الجوانب في عمليات بناء السلام وقد واجهت المرأة في هذا الجانب تحدي كبير لأن الرجل ينافسها فيه وبقوة ويركز عليه أكثر منها، وهي تبدأ بثغرات في عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج حيث يركز على الأهداف الأمنية[2].

ففي جمهورية الكونغو الديمقراطية كان عدم إحراز تقدم في إدماج المقاتلين السابقين عاملا هاما في زعزعة الاستقرار الأمني وعلى الرغم من نشر قادة المناطق العسكرية المسؤولين عن عملية ضمان الاندماج في القوات المسلحة، فيما يتعلق بالشرطة الكونغولية تمكن عنصر الشرطة المدنية التابع لبعثة الأمم المتحدة من إجراء تقييم لمؤسسات الشرطة في عدة مناطق رئيسية في البلاد بما في ذلك جنوب كيفو، وإيتوري، وتخلص النتيجة التي توصلت إليها اللجنة إلى أنه على الرغم من بقاء هياكل الشرطة داخل البلاد فإنها تفتقر وبشدة للمساعدة الأمنية[3].

وهذا كله أثر سلبا على مشاركة المرأة في عمليات بناء السلام بصفة عامة خاصة في الجانبين السياسي والأمني لأن المرأة ركزت على الجوانب المهملة من طرف الرجل.

---

[1]– المرجع نفسه.

[2]– أ/ هاجر خلالفة، **بناء السلام من منظور الجندر**، مرجع سابق، ص، 239.

[3]– المرجع نفسه، ص، 241.

الفصل الثالث: واقع مساهمة المرأة في بناء السلام في الكونغو الديمقراطية

المطلب الثالث: المعوقات الاجتماعية– الثقافية

على الرغم من الطرح المبكر لقضية المساواة بين الرجل والمرأة والاهتمام العالمي الواسع بقضايا تمكين المرأة في المشاركة في العمليات السلمية ورغم اهتمامها بالجوانب المهملة من قبل الرجل إلا أنها واجهت تحديات كبيرة في الجانبين الاجتماعي والثقافي.

أ/ المعوقات الاجتماعية:

يرتبط التمكين السياسي للمرأة بمشكلات عديدة، لعل أهمها التعليم، فالتعليم يعد أهم المرتكزات الأساسية في تمكين المرأة، وامتلاكها القوة، والقابلية للتأثير والشعور بالذات والمشاركة والاختيار الحر، إن عدم المساواة في مجال التعليم يعد كنقص من حقوق المرأة وعائقا أساسيا أمام تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية[1].

فالتعليم يدفع المرأة نحو معرفة ذاتها وإمكانياتها وشعورها بإنسانيتها، وهو من العوامل المهمة التي تساعد على ازدياد وعي المرأة وتحررها الفكري[2].

فمن المسلم به أن عناصر تمكين المرأة الأساسية مثل المساهمة في العمل السياسي والاجتماعي والدخول الواسع في مجال التوظيف والعمل وغيرها، كلها عناصر يتوقف تحقيقها على تعليم المرأة.1.

فالمستوى التعليمي للمرأة يجعل فرصتها أضمن في المشاركة السياسية والاقتصادية من الأمور فائقة الصعوبة بل مستحيلة.

– تدهور الوضع الصحي وانتشار الأمراض:

تعد المؤشرات الصحية في جمهورية الكونغو الديمقراطية من بين الأسوأ في العالم حيث لا يتحصل غالبية السكان على الرعاية الصحية بما فيهم النساء، ويشكل تفشي الأمراض أحد العواقب الوخيمة للنزاعات والعنف الجنسي سيما الزيادة في عدد النساء والمصابات بفيروس المناعة المكتسبة في مناطق النزاع المسلح، ووفقا لشهود عيان في جنوب كيفو ومانيما، وبحسب ما جاء في تقرير الأمم المتحدة فإن بعض الجماعات المسلحة الأجنبية لديها إستراتيجية مدروسة لإصابة أكبر عدد ممكن من النساء بالمرض حتى يتسنى لهن نشر العدوى لاحقا إلى بقية المجتمع[3].

---

[1]– صابر بلول، مرجع سابق، ص، 660.

[2]– المرجع نفسه.

[3]– Ibid, P.P. 46-47.

الفصل الثالث: واقع مساهمة المرأة في بناء السلام في الكونغو الديمقراطية

إن وضع حد لمستوى العنف الجنسي المروع والوحشية التي ينفذ بها هذا العنف هي واحدة من أكثر القضايا إلحاحا في جمهورية الكونغو الديمقراطية وفقا للعديد من المنظمات النسائية، وغالبا ما تتجاوز عواقب الاغتصاب مجرد المسائل الصحية مع آثار مدمرة على النساء وعلى الأطفال المحتلين المولودين نتيجة الاغتصاب والمجتمع بأسره

ب/ المعوقات الثقافية:

بالنسبة للتحديات الثقافية فلأي دولة حضارة ثقافية ويجب أن تدرس وتتبع سواء من قبل الرجل أو المرأة وبما أن الرجل لا يهتم بهذا المجال فقد ركزت المرأة عليه بشكل خاص في عمليات السلام الدولي وقد واجهت عدة معيقات في جمهورية الكونغو خاصة وهي:

1) اللغات المنتشرة في جمهورية الكونغو:

اللغات المحلية هي المستخدمة في جمهورية الكونغو، حيث يوجد أكثر من مائتي (200) لغة محلية يتحدث بها أهل وسكان جمهورية الكونغو الديمقراطية حيث يتحدثون أربعة لغات وهي: (اللغة اللنجالا، اللغة السواحلية، اللغة تشيلويا، اللغة الكيكونجو)، إلا أن اللغة الرسمية التي يتحدث بها سكان الكونغو الديمقراطية بطلاقة وتعتبر اللغة الأولى في التعامل في جمهورية الكونغو الديمقراطية هي اللغة الفرنسية، ونظرا لكثرة الفرنسيين القائمين في الجمهورية بالإضافة إلى بعض اللغات المستخدمة لكل مجموعة جاءت من دول مختلفة، ويستخدمون اللغة الإنجليزية في التعامل مع الأجانب والسياح الذين يأتون لزيارة أماكن الجذب السياحي في جمهورية الكونغو الديمقراطية[1].

واعتبرت اللغة هي العائق الأكبر للمرأة السياسية لأن المشاركة السياسية تكون للمرأة المتعلمة لكل اللغات ل

2) العادات والتقاليد:

تعاني المناطق الريفية في جمهورية الكونغو الديمقراطية كذلك من الأعراف المجتمعية التي تحد من حرية وحقوق المرأة، حيث يحد قانون الأسرة من استقلالية النساء المتزوجات اللاتي يتوجب عليهن طاعة أزواجهن في وظيفتهم كأرباب للأسرة حيث لا يمكن للمرأة التوقيع على أي وثيقة قانونية دون إذن زوجها بما في ذلك طلبات الحصول على وظيفة أو حساب مصرفي أو قرض بنكي، وهو ما تكافح لأجله العديد من المنظمات النسائية وكذلك وزارة الشؤون الجندرية التي تطالب بتنقيح قانون الأسرة في البلاد كما توجد عقبات عديدة تمنع النساء

[1]- الشيماء علي عبد العزيز، **الصراع السياسي في الكونغو– برازافيل**، السياسة الدولية، العدد 131، 1998، ص 249.

من ممارسة حقوقهن القانونية مثل الفساد وانعدام الكفاءة والوعي الجندري بين موظفي الخدمة العمومية، ويشكل النظام القضائي المختل وارتفاع تكاليفه بسبب الفساد عاملا رئيسيا في تفضيل القانون العرفي من قبل العديد من الرجال والنساء على حد سواء[1].

3) المجموعات العرقية الموجودة في الجمهورية:

وبلغت عدد المجموعات العرقية الموجودة في الجمهورية حوالي أربعة مجموعات، منها: مجموعة الكونغوليين، مجموعة الباتيكا، مجموعة المابوشي ومجموعة السنغا، وهناك مجموعات أخرى مهاجرة من الدول الأخرى المجاورة، عاصمتها كينشاسا تعتبر أكبر المدن في الجمهورية من حيث عدد السكان والمساحة، ويعيش فيها أكثر من ثلث عدد السكان، ويوجد الكثير من الجنسيات المختلفة القائمين في الجمهورية[2].

وتعتبر المجموعات العرقية الموجودة في جمهورية الكونغو بشكل خاص وفي القارة الإفريقية بشكل عام كتحدي مهم يواجه المرأة في مشاركتها في عمليات السلام وكذلك اللغة فإن المعوقات الثقافية والاجتماعية تتوقف عند تعلم المرأة وانتماءها العرقي.

وكذلك المعوقات السياسية والأمنية المتعلقة في ممارسات المرأة في السلطة السياسية على المجتمع، ومكانة المرأة في عمليات نزع السلاح من أجل الاستقرار الأمني للدولة.

[1]- Johanna Mannergren Selimovic & Others, Op-cit, P. 47.

[2]- سمية بلعيد، مرجع سابق، ص 145.

الفصل الثالث: واقع مساهمة المرأة في بناء السلام في الكونغو الديمقراطية

خلاصة الفصل الثالث:

ينطوي اتفاق بناء السلام على تشكيل لجان للتنسيق مع إنشاء فريق من المراقبين وهذا ما تحدثنا عنه في هذا الفصل وهو كمسار لبناء السلام في جمهورية الكونغو الديمقراطية، فتاريخ الجمهورية مليء بالصراعات ومحاولات السلام الفاشلة وأيضا مبادرات السلام وإسهامات جماعات المصالح وهذه هي كمراحل لعملية بناء السلام فعملية السلام في الجمهورية قد اشتملت على ثلاثة أبعاد ألا وهي البعد المحلي، وآخر دولي والإقليمي. استلزم الأمر التعامل مع عملية بناء السلام على هذه الأبعاد الثلاثة كي يعود السلام لجمهورية الكونغو، وحيثما وقعت الحروب أو النزاعات كانت المرأة أولى الضحايا، ولذلك يجب أن تكون جزءا من الحل أيضا، سواء لمنع النزاع أو في التوصل إلى التسويات أو في عملية الانتقال من الحرب إلى السلم ما بعد النزاع أو في إرساء عملية السلام، وعلى الرغم من حدوث تطور دولي بخصوص مشاركة المرأة في حل النزاع إلا أن هذا التطور قد واجهت فيه المرأة عدة عقبات ألا وهي سياسية واقتصادية واجتماعية وكذا ثقافية قد واجهتها المرأة في مشاركتها في عمليات بناء السلام سواء في جمهورية الكونغو أو دوليا.

الخاتمـــــــة

الخاتمــة

من خلال الفصول الثلاثة حاولنا إبراز الدور الذي تلعبه المرأة في عمليات بناء السلام من منظور جندري، وعلى الرغم من حدوث تطور دولي بخصوص مشاركة المرأة في عمليات بناء السلام إلا أن هذا التطور لا يزال على صعيد التشريع، فهناك هوّة كبيرة بينه وبين الواقع، الأمر الذي يحتاج إلى تجسيد الفجوة من التشريع والتطبيق.

تجدر الإشارة إلى أن هذه الدراسة قامت على إشكالية تتمحور حول مساهمة المرأة في بناء السلام عمليات بناء السلام. على ضوء حالة الكونغو الديمقراطية، وقد تبين لنا من خلال دراسة هذا الموضوع أن هناك جوانب عدة لم يتمكن منها الرجل فبادرت بها النساء لحلها ودراستها وإعطائها أهمية، وذلك بالتدقيق على المجالات المهملة من قبل الرجل مثل الجانب الثقافي والاجتماعي، في حين بقيت المجالات الأخرى متبعة مثل العادة لعدم قدرة المرأة على تقديم أي إضافة وذلك راجع لتحديات المواجهة لنشاطها في حالة ما بعد النزاع.

وبذلك تم الإشارة في الموضوع إلى عدة دلالات لمقاربة الجندر لبناء السلام والتفصيل في كل من مقاربة الجندر وبناء السلام مع إعطاء طابع تفسيري ونظري من خلال نظرية بناء السلام الديمقراطي التي لاقت نجاحا كبيرا نتيجة ارتكازها على فكرة أن الديمقراطية هي المصدر الرئيسي للسلام، وتم دمج متغير النوع الاجتماعي في أبحاث السلام من خلال مكانة المرأة ودورها في بناء السلام في القارة الإفريقية بشكل عام وعلى عدة مستويات وعلى جمهورية الكونغو الديمقراطية بشكل خاص وذلك بمراحل متسلسلة ومن خلال عدة عوامل أثرت في مشاركة المرأة في عمليات بناء السلام فيها.

وهناك عدة استنتاجات تم التوصل غليها وذلك بالاستناد على الإجابة عن الإشكالية وكذلك التساؤلات المتفرعة عنها وهي كالآتي:

إن إدماج قضايا الجندر في بناء السلام وبالأخص البحث في دور المرأة في هذه العمليات سواء في القارة الإفريقية بشكل عام أو في جمهورية الكونغو الديمقراطية بشكل خاص، من شأنه أن يدفع بمحرك البحث في هذا المجال إلى مستويات متعددة وبفتح آفاق جديدة في دراسات السلام والأمن.

تركيز الباحثون النسويون على متغيرات دقيقة ومحورية في تحديد العلاقات ما بين الرجل والمرأة، وهذا ما يؤدي إلى اختلاف الرؤى والتباين في كيفية التعامل مع الموضوع قد يعطي خصوصية معينة له.

الحديث عن مشاركة المرأة في عمليات بناء السلام مرتبط بحتمية مطلقة وهي الخصوصيات الثقافية المميزة لكل دولة، بل لكل مجتمع أو جماعة، وهو ما أشرنا إليه في دراستنا وقد يُعترف به في مجتمع ما وقد لا يقبل به مجتمع آخر.

الخاتمــة

كما نشير أيضا، أن من المهم أن تساهم كل من الدول والمؤسسات الدولية في دعم تدخل المشاركة النسائية في كل المجالات (السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية، الثقافية والأمنية)، حيث عملت الدولة الوطنية في إفريقيا على محاولة التغلب على التحديات التي تواجه تدخل ومشاركة المرأة في مجال السلام، وتستمر النساء في مواجهة تحديات هائلة لمشاركتهن في عمليات بناء السلام، ويتم استبعادهن بشكل مزمن من دوائر صنع القرار واتخاذه في مداولات ما بعد الأزمات.

وفي الأخير، وبالرغم من كل العقبات التي تواجهها المرأة في الدول الإفريقية الخارجة من النزاع ومع كل التحليلات التي تواجه هذا الموضوع يبقى الجدل قائم ومهم حول إشراك ومدى فعالية المرأة في مجال السلام وبالأخص في عمليات بناء السلام لأن العديد من المؤشرات أثبتت أن هناك مساهمة فعلية، أما أشكال حجم المساهمة يبقى مطروحا وقائما دوما نتيجة للمتغيرات المتعلقة بكيفية تناول الموضوع وكذا حسب دراسة الحالة المختارة.

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع

1. الكتب:

أ. بالعربية

1. ثريا هاشم ونجاح منصور، دليل تدريبي للمعلمات والمعلمين حول قضايا النوع الاجتماعي في التعليم، (بيروت: مطبعة المركز التربوي للبحوث والإنماء، منظمة الأمم المتحدة للتربية والتعليم والثقافة، 2012).

2. جون بيليس وستيف سميث، عولمة السياسة العالمية، الترجمة واشر باللغة العربية: مركز الخليج للأبحاث، ط1.

3. شارلوت سيمور سميث، موسوعة علم الإنسان: المفاهيم والمصطلحات الأنثروبولوجية، ترجمة علياء شكري وآخرون، (القاهرة: المركز القومي للترجمة، المشروع القومي للترجمة، 2009)

4. رياض الداودي، تاريخ العلاقات الدولية: مفاوضات السلام، دمشق، منشورات جامعة دمشق، الطبعة الخامسة، 1998

5. محمد أحمد عبد الغفار، فض النزاعات في الفكر والممارسة الغربية، الجزائر، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، 2003

6. إيمانويل كانط، مشروع السلام الدائم، ترجمة عثمان أمين (القاهرة: مكتبة الأنجلومصرية، 1967)

7. د. باسم علي خريسان، العنف النسوي: دراسة في نظرية جوهان غالتونغ لتفسير العنف، مجلة العلوم السياسية

8. خيرة لكمين، إستراتيجية الأمم المتحدة في بناء السلام بين طموح النصوص ومحدودية التنفيذ- العراق 2003-2016 نموذجا، (أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية، جامعة 08 ماي 1945، قالمة، 2018)

9. د. محمد عبد الغني سعودي، أفريقية في شخصية القارة وشخصية الأقاليم، (القاهرة: مكتبة الأنجلو مصرية، 2014)

ب. بالأجنبية

1. Davis, L, and Hayner, P.Difficult Peace, limited Justice : ten years of Peace making in the DRC. New york, International center for transitional Justice, 2009.

2. Naidoo, S : the Inter- Cougolese Dialouge : Negotiations for a Democratic state or Formalisation of New Scramble, Johansborg Friedrich Ebert Stiftung, 2002.

3. Thania Paffenholz, Nick Ross, Steveen Discon, Anna-Lena Schluchter and Jacqui True, « Making Women Count-Not Just Conting Women : Assessing Women's Inclusion and Influence on peace Negotiations, Geneva Inclusive peace and transition Initéative (the Gradute Intitute of International and Dévelopment Studies) and UN Women.

2. التقارير الرسمية:

1. تقرير اللجنة الدولية المعنية بالتدخل وسيادة الدول « JCISS » حول مسؤولية الحماية، كانون الأول، 2001.

2. أ/ هاجر خلالفة، "مقاربة الجندر لبناء السلام، المضامين والدلالات"، المجلة الجزائرية للأمن، العدد (11)، جويلية 2017

3. تقرير الأمين العام عن تنفيذ الاتفاق الإطاري بشأن السلام والأمن والتعاون لجمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة، مجلس الأمن، 2018/2017

4. International Alert : Gender and Peace Support Organizations : Opportunities and Challenges to Improve Practice, 2001

3. المجلات:

أ. بالعربية:

1. مريم وحيد، أنماط توظيف السياسة، مجلة المستقبل العربي، العدد 121، السنة السادسة، 1992.

2. علياء الحسين محمد كامل، النسب الأمومي ودور المرأة لدى شعب ..... وجنوب السنغال، دراسة في الأنثروبولوجيا الاجتماعية، مجلة الشؤون الإفريقية، (القاهرة: جامعة القاهرة، معهد البحوث والدراسات الإفريقية، المجلد 02، العدد 05، يناير 2014)

قائمة المصادر والمراجع

3. حسام الدين ذياب، الثقافة الإفريقية: النساء وهوية المجتمع، القاهرة – العربي الجديد، 2018، الصفحة الرئيسية للثقافة، العدد 03.

4. إبراهيم محمد، مقال متعلق بالمرأة الإفريقية، مجلة المرأة في الإسلام، 2016، على الموقع الإلكتروني: www.alukah.net.

5. صابر بلول، التمكين السياسي للمرأة بين القرارات والتوجهات الدولية والواقع، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية، المجلد 25، العدد 2، 2009

6. الشيماء علي عبد العزيز، الصراع السياسي في الكونغو- برازافيل، السياسة الدولية، العدد 131، 1998

ب. بالأجنبية:

1. Women of the démocratic, Republic of Congo, « the nairobi declaration », action plan, nairobi 2002.

2. Borvier. P. and Bamboko. F. Le Dialogue Intergolais : anotomie d'une négociation à la lisière du choos, paris, Harmattan

4. والمقالات:

1. أحمد أبو العلا، تطور مجلس الأمن لحفظ السلم والأمن الدوليين، مصر، دار الكتب القانونية، 2005

2. زياد الصامدي، حل النزاعات (برنامج دراسات السلام الدولي: جامعة السلام التابعة للأمم المتحدة)

3. رياض حمدوش، تطور مفهوم بناء السلام. دراسات في النظرية والمقاربات، مداخلة في علاقات دولية، كلية العلوم السياسية- جامعة قسنطينة 03، الجزائر

4. سارة جامبل، "النسوية وما بعد النسوية"، دراسة ومعجم لغوي، ترجمة أحمد الشامي، المشروع القومي للترجمة، المجلس الأعلى للثقافة، 2002

5. فاتن أحمد، عرض تحليلي للاتجاهات الحديثة في دراسة المرأة، علياء شكري وآخرون، علم اجتماع المرأة، مكتب زهراء الشرق، القاهرة

6. إيمان ضياء الدين بيبرس، بطلات وضحايا (المرأة والسياسات الاجتماعية والدولة في مصر)، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، 2002

قائمة المصادر والمراجع

7. نيكولا بوبوفيتش، النوع الاجتماعي وأثره في تقييم إصلاح القطاع الأمني ومراقبته وتحليله، معهد الأمم المتحدة للبحث والتدريب من أجل نهوض المرأة: مركز جنيف للرقابة الديمقراطية على القوات المسلحة

8. كلير كاستليليو، بناء دولة تعمل من أجل النساء إدماج النوع الاجتماعي في عملية بناء الدولة خلال مرحلة ما بعد الصراع، آذار 2011

9. دينا العشري، المرأة في إفريقا، دور اجتماعي متباين، مركز الدراسات الإفريقية، الموقع الإلكتروني www. AFaicansc.com

10. سيد رضوان، جان لويس ريفيز، المرأة والتنمية الاقتصادية في البحر المتوسط، أفريل 2006

11. العنف ضد المرأة: لا نهاية في مصر- مصر العربية، نسخة محفوظة، 17 ديسمبر 2016، على موقع: واي باك ماشين.

12. سلسلة دراسات الحالة: المرأة في عمليات السلام والانتقال، جمهورية الكونغو الديمقراطية (2001-2003)، نوفمبر 2017

5. الاطروحات والمذكرات:

1. أ/ هاجر خلالفة، بناء السلام من منظور الجندر: الدروس المستقاة من دور المرأة في عمليات بناء السلام في إفريقيا، أطروحة دكتوراه، جامعة باتنة، 2020

2. سمية بلعيد، النزاعات الإثنية في إفريقيا وتأثيرها على مسار الديمقراطية فيها، رسالة ماجستير، جامعة منتوري، كلية الحقوق، 2010/2009

6. مواقع الكترونية:

1. موقع الأمم المتحدة: http://www.UN.org.

2. وضع المرأة الإفريقية http://www.algazeera.net

3. شهرزالا أمسكان، أي دور للمرأة الإفريقية في بناء ثقافة السلام ودعم تحول الاجتماعي والاقتصادي للقارة http://www.madrocity.com/

4. سماح دياب، المرأة الإفريقية بين الإرث والحداثة. http://www.ahram.org.eg/

5. معاناة المرأة الإفريقية من المشكلات والحلول، قراءات إفريقية، الموقع الإلكتروني www.qiraatafrican.com

6. Collier , Paul, « Economic Causes of Civil Conflict and Their Implications for Policy, Washington, D.C : The World Bank, Internet documentm

http://www.worldbank.org/reseach/conflict/papers/civilconflict.htm

7. ورقة بحثية بعنوان: جعل المرأة مؤثرة وليس مجرد إحصائها: تقييم إدماج المرأة وتأثيرها على مفاوضات السلام، موقع هيئة الأمم المتحدة: https://www.un.org